45
تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
–الجزائر –

مجلس الأمة

العدد الخامس والأربعون – جانفي–فيفري 2011

المجلس يصادق على الأمر المتضمن إلغاء حالة الطوارئ

رئيس المجلس يعرض ملامح دورة الربيع.. ويدعو إلى قطع الطريق أمام محاولات التضليل

ندوات :

ندوة حول مكافحة المخدرات

أسئلة شفوية.. وزيارات استطلاعية.. تأكيدا للرقابة البرلمانية

رئيس الجمهورية "..يتعين على كل مسؤول السهر على تحسين الإصغاء للمواطنين والتواصل معهم.."

اجتماع لجنة الشؤون الإجتماعية

المجلس يصادق على الأمر المتعلق برفع حالة الطوارئ

في جلسة عامة عقدها مجلس الأمة يوم الأربعاء 16 مارس 2011, صادق أعضاء المجلس على الأمر المتضمن رفع حالة الطوارئ بعد الاستماع إلى التقرير الخاص الذي أعدته اللجنة المختصة التي كانت قد اجتمعت يوم الاثنين 14 مارس 2011, استمعت إلى ممثل الحكومة السيد الطيب بلعيز، وزير العدل حافظ الأختام، الذي قدم عرضا حول مضمون النصوص محل الدراسة، أكد فيه بخصوص الأمر رقم 11-01 المؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1432 الموافق في 23 فبراير سنة 2011, المتضمن مكافحة الإرهاب فقط، في إطار الشرعية الدستورية واحترام المواثيق والعهود الدولية، لاسيما المتعلقة منها بحقوق الإنسان. وأن هذا الأمر يندرج ضمن جمل التدابير التي اتخذتها الدولة لفرض النظام العام وضمان أمن الأشخاص والممتلكات وتأمين السير الحسن للمصالح العمومية دون التخلي عن الالتزام الكامل بالمبادئ الأساسية للحقوق والحريات الفردية والجماعية.

وأشار ممثل الحكومة في هذا الصدد إلى أن الترسانة التشريعية المتكاملة التي تتوفر عليها الجزائر، تجعلها في غنى عن الاستمرار في تطبيق حالة الطوارئ.

أما عن الأمر رقم 11-02 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011, الذي يتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، فأوضح أنه يهدف إلى تكييف أحكام الأمر رقم 66-155 مع مقتضيات مواصلة مكافحة الإرهاب والتخريب، خاصة التكفل ببعض الفئات من المتهمين في إطار احترام حقوق الإنسان وضمان سرية التحقيق.

ولضمان الموازنة بين فعالية مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان فإن هذا الإجراء الجديد تمت إحاطته بالضمانات التي تجعله متوافقا مع الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر.

وبخصوص الأمر رقم 11- 03 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011, الذي يعدل ويتمم القانون رقم 91-23 المؤرخ في 6 ديسمبر سنة 1991 والمتعلق بمساهمة الجيش الوطني الشعبي في مهام حماية الأمن العمومي خارج الحالات الاستثنائية، أوضح ممثل الحكومة أن هذا الأمر جاء لسد الفراغ المسجل في القانون رقم 91-23, الذي يحدد الحالات التي يمكن اللجوء فيها إلى وحدات الجيش الوطني الشعبي، دون النص على إمكانية ذلك في عمليات مكافحة الإرهاب والتخريب، وهو الأمر الذي لم يكن يطرح أي إشكال في إطار تطبيق حالة الطوارئ وعليه فإن هذا الأمر يُدرج مكافحة الإرهاب والتخريب كإحدى الحالات التي يمكن أن تستلزم استحداث وحدات الجيش الوطني الشعبي.

في اجتماعين لمجلس الوزراء.. اجراءات تفتح أبواب الأمل وتتطلب الفعالية والكفاءة في التطبيق

اتخذ مجلس الوزراء الأخير المنعقد بتاريخ 22 فبراير 2011 قرارات هامة تصدرها مشروع أمر يلغي المرسوم التشريعي المتضمن حالة الطوارئ .. وقد جاءت هذه الخطوة .. لوضع حد لأي جدال غير مؤسس حول هذه المسألة كما أشار إلى ذلك رئيس الجمهورية الذي كلف الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 3 فبراير 2011 بصياغة النصوص التي تتيح للدولة مواصلة مكافحة الإرهاب.

مجلس الوزراء أقر تدابير عديدة تتسم بالوضوح والفعالية وذات علاقة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي .. تهدف إلى التكفل بفئة الشباب بفتح آفاق جديدة، قوامها تسهيلات وتحفيزات في مجال الاستثمار وخلق مناصب الشغل على الخصوص .. وهو ما يتطلب تسخير مقدرات مالية ضخمة تتحملها خزينة الدولة.

الاستثمار وتيسير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ – فيما يخص العقار الموجه للاستثمار، يتعلق الأمر بأربعة قرارات هي:

أ – 1 – تأمين المستثمرين على القطع الأرضية بحق الإمتياز على أساس دفتر أعباء بصيغة التراضي وإتاوة إيجارية تحددها مصالح أملاك الدولة؛

أ – 2 – تخفيض سعر هذه الإتاوة الإيجارية بنسبة 90 % أثناء فترة إنجاز الاستثمار (03 سنوات كحد أقصى)، و50 % في مرحلة انطلاق نشاط الاستثمار (03 سنوات كأقصى حد). أما في ولايات الجنوب والهضاب العليا، فإن الإتاوة الإيجارية ستكون بالدينار الرمزي للمتر المربع مدة عشر سنوات وترتفع بعد هذه المدة إلى 50 % من قيمتها المحددة من قبل إدارة أملاك الدولة؛

أ – 3 – رصد مخصص ميزاني بقيمة أقصاها 15 مليار دج سنويا خلال 2011 و 2012 لفائدة الجماعات المحلية من أجل تأهيل وتطوير مناطق النشاط؛

أ – 4 – ورصد إسهام مالي وقرض طويل الأمد، خلال الأسابيع المقبلة، بواسطة الصندوق الوطني للاستثمار، لإنجاز ثلاثين منطقة صناعية جديدة بمساحة إجمالية تقارب 4000 هكتار عبر كافة أرجاء التراب الوطني.

ب – فيما يخص تحسين تمويل الاستثمار، تتعلق القرارات الخمسة التي اتخذها مجلس الوزراء بما يلي:

ب – 1 – قيام الخزينة العمومية بوضع خط قرض طويل المدى بقيمة 100 مليار دج قابل للتجديد تحت تصرف البنوك العمومية لتمكينها من تمويل المشاريع التي يحتاج نضجها إلى فترة طويلة؛

ب – 2 – تعبئة شركات الاستثمار التي انتهت البنوك العمومية من إنشائها لتسيير أموال الاستثمار الولائية، وترقية مشاركتها، في مرحلة أولى، في رأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ترغب في ذلك؛

ب – 3 – إطلاق شركات عمومية للبيع الايجاري ، ابتداء من مارس 2011 ، بغية تخفيف تكاليف بيع التجهيزات بالإيجار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في اللجوء إلى هذا الجهاز؛

ب – 4 – تنشيط الآليات القائمة المعتمدة لضمان القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الإجراءات ذات الصلة بمساعدة السلطة النقدية؛

ب – 5 – و تدخُّل الصندوق الوطني للاستثمار إلى جانب المستثمرين الجزائريين الراغبين في ذلك بنسبة إسهام تصل إلى 34 % من رأس المال والتمويل، وكذا بغرض تنشيط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ج – فيما يخص تخفيف أعباء أرباب العمل لتوظيف الشباب الباحث عن الشغل، قرر مجلس الوزراء:

ج – 1 – رفع نسبة الإعفاء التي يستفيد منها أرباب العمل في مجال التأمين الاجتماعي والتي تتحملها الدولة بحيث تنتقل من 56 % إلى 80 % في ولايات الشمال ومن 72 % إلى 90 % في ولايات الهضاب العليا والجنوب؛

ج – 2 – و تحسين شروط استعمال الآليات العمومية لتسهيل إدماج طلاب الشغل لأول مرة، و هي موضحة أدناه.

قطاع الفلاحة.. خزان لمناصب الشغل

– رفع مساحة المستثمرة الفلاحية بـ 5 و10 هكتارات، حسب المنطقة، مع تطبيق تخفيضات على إتاوة الإمتياز المحددة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين، على أساس دفتر أعباء؛

– توسيع المساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملاك الأراضي الخاصة، على أساس دفتر أعباء يخص نوع المنتوج الفلاحي الواجب تطويره؛

– وكذا منح قروض ميسرة بمبلغ لا يتجاوز 01 مليون دج عن كل هكتار من أجل إستصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات.

ب – والأمر سواء بالنسبة لدعم خيار الفروع التي تشرك المنتجين الفلاحيين مع العاملين في نشاط التحويل. في هذا الصدد، سيتم تخصيص قروض ميسرة محددة الآجال لوحدات الصناعات الغذائية (الملبنات ومصانع تصبير الطماطم ...) التي ستقدم بدورها، تسبيقات مالية لمربي المواشي والفلاحين العاملين في مجال نشاطها؛

ج – تقرر إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين؛

د – سيتم إشراك آليات القرض المصغر و إدماج حملة الشهادات في تنمية نسيج مؤسسات الخدمات الفلاحية و في تحسين الاستشارة المقدمة لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل أصحاب الخبرة في هذا المجال :

الاستثمار المصغر

أ – سيستفيد المترشحون للاستثمار المصغر في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للبطالة من الآن فصاعدا من التشجيعات الآتية:

– تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار (من 5 % إلى 1 % بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج ومن 10 % إلى 2% بالنسبة للإستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج)؛

– توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية (وهو يبلغ 80 % في الشمال و5 % في الجنوب والهضاب العليا) ليشمل نشاطات البناء والأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية ؛

– تمديد فترة مؤجل دفع الفوائد بسنة واحدة ومؤجل تسديد أصل القرض البنكي بثلاث سنوات؛

– منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500 000 دج ، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني؛

– منح قرض إضافي دون فوائد بقيمة 1 مليون دج، عند الاقتضاء، لتأجير محل يُستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره، لاثنين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية؛

– تحديد فترة ثلاث سنوات تتطور خلالها المؤسسة المصغرة بصفة تدريجية باتجاه الخضوع التام للجباية، بعد انقضاء فترة الإعفاء الجبائي؛

– وكذا تخصيص حصة من العقود العمومية المحلية للمؤسسات المصغرة.

حوافز وتسهيلات للتشغيل وإنشاء المؤسسات لصالح الشباب

ب – فيما يخص آلية القرض المصغر التي تسيرها الوكالة الوطنية للقرض المصغر، فإنها ستستفيد من الآن فصاعدا من:

– رفع قيمة القرض بلا فوائد الموجه لاقتناء المادة الأولية من 30000 إلى 100 000 دج. تسجل هذه الآلية إقبالا كبيرا من لدن النساء الماكثات في البيوت اللواتي يمارسن نشاطا لتحسين الدخل العائلي؛

– ورفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات بسيطة وتجهيزات بغرض مزاولة نشاط يدوي من 000 400 إلى 1 مليون دج.

تحسين الإدماج المهني

أ – تشهد آلية تسهيل الإدماج المهني الخاصة بحملة الشهادات الجامعية و التقنيين السامين والمترشحين للإدماج المهني التحسينات الآتية:

– تمديد فترة عقد التشغيل من سنة واحدة إلى 03 سنوات إذا كان صاحب العمل إدارة، مع إمكانية التجديد؛

– يصبح عقد إدماج خريجي التكوين المهني لدى مؤسسات القطاع الاقتصادي لمدة 12 شهرا قابلا للتجديد.

ب – من جهتها تسجل آلية عقد العمل المستفيد من الدعم التحسينات الآتية :

– يحتفظ حملة الشهادات الجامعية والتقنيون السامون المدمجون لدى العاملين الاقتصاديين لفترة ثلاث سنوات بنفس الإسهام العمومي في أجورهم، عوضا عن النظام القائم حاليا على الخفض التدريجي للإسهام العمومي؛

– يحتفظ خريجو التربية الوطنية والتكوين المهني المدمجون لدى العاملين الاقتصاديين من فترة تشغيل مدتها ثلاث سنوات بدلا من سنتين، و من إلغاء الخفض التدريجي للإسهام العمومي في أجورهم؛

ج – بالنسبة لآليات المناصب المؤقتة، صادق مجلس الوزراء على التحسينات الآتية:

– دمج آلية "التعويض عن نشاط المنفعة العامة" في آلية "نشاطات الإدماج الاجتماعي" بما يمكن الأشخاص الذين لا يملكون أي دخل من ممارسة نشاط جزئي و مؤقت مقابل الحصول على منحة معتبرة؛

– تمديد فترة و مجال استعمال "آلية أشغال المنفعة العامة ذات الحاجة المكثفة لليد العاملة" إلى 12 شهرا عوضا عن 9 أشهر؛

تحسين عروض السكن

للتذكير، فإن البرنامج الخماسي الجاري ينص على تسليم 1,2 مليون وحدة سكنية في آفاق 2014 (مقابل مليون وحدة خلال الفترة الخماسية السابقة)، من مجموع مليوني وحدة.

في نهاية 2010 ، تم تسليم 190 000 وحدة، بينما يتم إنجاز 510 000 وحدة حاليا وتوجد 400 000 وحدة أخرى في طور إنجاز الدراسات.

وتوخيا لمرافقة و تنشيط هذا البرنامج، اتخذ مجلس الوزراء القرارات الآتية :

أ – التعجيل بإجراء مسح للوعاء العقاري الذي سيستقبل البرامج السكنية التي لم يشرع في بنائها بعدُ، لا سيما في كبريات المدن؛

ب – رفع نسبة إطلاق البرنامج السكني الخماسي بتسجيل أغلب إعتماداته المالية للقيام بالدراسات أو ، عند الإقتضاء، لإنجاز ، ابتداء من هذه السنة ؛

ج – التعجيل بإطلاق 400 000 مسكن ريفي يضاف إلى 200 000 مسكن ريفي هي اليوم قيد البناء و ذلك لتنفيذ التعليمة الرئاسية المتعلقة بالشروع فورا في الجزء الأكبر من البرنامج الخماسي للسكن الريفي الذي يشمل 700 000 وحدة في المجموع؛

د – تنشيط السكن الترقوي المدعم بتشجيع البنوك العمومية على مشاركة أكبر في هذا المجال إلى جانب المرقين و في إنشاء فروعها الخاصة في مجال الترقية العقارية. زيادة على ذلك، ستؤسس السلطات العمومية خلال الأسابيع المقبلة صندوقا لضمان القروض البنكية المقدمة للمواطنين الراغبين في حيازة أو بناء سكناتهم الخاصة.

هـ – تحسين استفادة الشباب من السكن أولا بتعميم الآليات المعمول بها لفائدتهم فيما يخص السكن الاجتماعي الإيجاري. زيادة على ذلك، سيتم تسجيل برنامج إضافي يشمل 50 000 مسكن ترقوي خلال هذه السنة يخصص للشباب من خلال بيع بالتقسيط.

و – تحسين قدرات الإنجاز في مجال السكن بما في ذلك من خلال ما شرع فيه من تحديث مؤسسات البناء العمومية.

ز – وتخفيف الإجراءات المتصلة ببناء السكنات، لا سيما من خلال الترخيص للقطاع باللجوء، في كنف احترام الإجراءات القانونية والتنظيمية السارية، إلى صيغة التراضي البسيط للقيام بعمليات الدراسات والإنجاز و في حالة الاقتضاء باللجوء إلى وسائل الإنجاز الأجنبية.

رئيس مجلس الأمة كان قد تناول في اختتام دورة الخريف بتاريخ 2 فيفري 2011 الوضع الراهن في البلاد.. بعد أن تحدث عن أهمية وخصوصية الدورة.. بهذه المناسبة استحضر رئيس المجلس الماضي القريب بأتعابه التي ما زالت ماثلة، داعيا إلى تعزيز ما بناه أبناء الجزائر وحيا المواطنين على التصدي للانحرافات وإلحاق الأذى بالمؤسسات وعدم الانسياق وراء المجهول.

توسيع آفاق الحوار وآليات التواصل.. لتفكيـــــــــك حالات التأزم

دورة الخريف .. ثرية وهامة

– بعد توجيه التحية والترحيب لكافة ضيوف هيئتنا بمناسبة حضورهم معنا ومشاركتهم إيانا هذه المناسبة الدستورية الهامة،

– الواجب يقتضيني اليوم مثل العادة أن أستعرض أمامكم أهم نشاطات هيئتنا خلال الدورة التي نشارك في مراسيم اختتامها...

– ولن أترك المناسبة تمر دون أن أتولى مهمة تقييم الجهد التشريعي والبرلماني الذي معًا قمنا به خلال الفترة.

– وأجد الفرصة سانحة لكي أتطرق إلى عدد من المواضيع لها علاقة بالأحداث والتطورات التي عرفتها الساحة الوطنية في الفترة الأخيرة...

– لكن قبل هذا وذلك أود أن أقول أن دورة الخريف العادية في مجلسنا كانت ثرية وهامة على أكثر من صعيد.

– ثرية ليس فقط في المجال التشريعي وإنما أيضا في مجال الأداء البرلماني...

– ومن بين كافة النشاطات التي تحققت يبقى تقديم بيان السياسة العامة أمام مجلس الأمة هو الحدث البرلماني الأبرز...

– ...إن تقديم بيان السياسة العامة وإن إعتُبر إجراء عاديًا يكرسه الدستور... فإن تقديمه أمام مجلس الأمة هو الذي أكسب الموضوع الأهمية والتميز... وأعطى الزخم لعمل المجلس وبين من جهة أخرى أن حرص الحكومة على تقديم بيان السياسة العامة هو لديل على مدى العناية التي توليها كلا من الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية لاستغلال كافة الفرص التي يتيحها القانون لتقوية علاقات التعامل والتعاون، وبالوقت ذاته تبرهن على صدقية الأداء المؤسساتي في بلادنا...

نصوص تستمد أهميتها من علاقتها بحياة المجتمع وتطلعاته

– الدورة في جانبها التشريعي كانت ثرية كما أن النصوص التي عالجتها كانت جد هامة...

وكما تعلمون فإن أهمية الدورات البرلمانية لا تقاس فقط بمشاريع النصوص التي تولت دراستها والمصادقة عليها وإنما تستمد هذه الأهمية كذلك من محتوى هذه النصوص والغاية التي ترمي إليها والمجالات التي تتولى معالجتها... وهكذا وفي قطاع المالية وتنظيم الميزانيات درس مجلس الأمة وصادق على قانونين للمالية :

– أحدهما عادي وآخر تكميلي. وإلى جانب هذين القانونين الهامين تولى مجلس الأمة بالدراسة والموافقة على عدد آخر من مشاريع النصوص التي لها صلة بحسن تسيير المال وأخلقة التعامل في نطاقه كالقانون الخاص بمحاربة مظاهر الفساد المالي، ومشروع القانون الخاص بمحاربة الغش الضريبي في إطار تنظيم مجال النقد والقرض ومحاربة الرشوة. كما درس وصادق مجلس الأمة على قانونين هامين آخرين أتيا ليكملا بعضهما، وهما جاءا متزامنين مع القانون الخاص بتفعيل دور مجلس المحاسبة...

أما مشروع القانون المتعلق بتسوية الميزانية فقد جاء لتعزيز الدور الرقابي لعضو البرلمان وليوسع من نطاق الشفافية في تنفيذ برامج التنمية ومتابعة أوجه إنفاق المال العام...

إنها كما تلاحظون قوانين جاءت لتكمل المنظومة القانونية المعمول بها الآن، وتعمق مضمون نصوص سياسة الإصلاح وتكيفها مع التوجهات العامة التي تعرفها بلادنا وبلدان العالم... قوانين ترمي في جوهرها خاصة إلى حماية الاقتصاد الوطني...

– وفي نطاق آخر درس مجلس الأمة وصادق على نصين هامين من شأنهما دعم وصيانة كرامة شريحة واسعة من أبناء الجزائر ونعني بهما قانون الأشخاص المسنين وقانون الضمان الاجتماعي المراجع...

– الدورة من خلال مصادقة أعضائها على مشروع القانون الخاص بالسينما تكون قد تكفلت بشكل جدي بقضايا هذا القطاع الذي بقي بعيدًا عن الأضواء لفترة ليست بالقصيرة...

– وفي مجال المحافظة على البيئة فقد عزز مجلس الأمة ترسانة القوانين الخاصة في مجال البيئة حين صادق على القانون الخاص بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة، وبوأ بلدنا مكانة رائدة من بين الدول المتقدمة في هذا المجال...

بيان السياسة العامة .. أضواء على الواقع والحقائق

خصوصية وأهمية الدورة لم تبق محصورة في جانبها التشريعي... بل أن ما ميزها هذه المرة هو أنها أدرجت في جدول أعمالها بندًا خاصًا يتعلق بتقديم ومناقشة بيان السياسة العامة للحكومة...

هذا التسجيل أعطى في الواقع الإطار والمناسبة لكل من السيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لتدارس واقع البلاد من أوجهها المختلفة السياسية الاقتصادية الأمنية وأيضا واقعها الاجتماعي والثقافي. حيث قدم كل طرف الرأي والمقترح في الموضوع والآخر...

– النقاش كما تابعه المواطن تلفزيًا وعبر وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة، تناول بالعرض والتحليل جهود الحكومة خلال 18 شهرًا من العمل... لكن تقديم هذا البيان أمام مجلس الأمة كان أيضا فرصة مواتية لنقل انشغالات المواطنين وآراءهم حول النتائج المحققة... وفي نفس الوقت وفر الإطار المناسب للسيد الوزير الأول لتسليط مزيد من الضوء على المعطيات التي تضمنتها الوثيقة المقدمة أمام الهيئة والرد على التساؤلات والملاحظات التي طرحت في هذه القاعة...

ثقافة برلمانية عبر منابر للفكر والحوار

– في نطاق النشاط الثقافي وترقية الثقافة البرلمانية، قام مجلس الأمة (مثل ما فعل في الدورات السابقة)... بتنظيم ندوات ومحاضرات في مواضيع حساسة لقيت استحسان الجميع.

والحرص والاهتمام الذي أولاه مجلس الأمة في مجال الرقابة البرلمانية هو نفس الجهد الذي بذله في الماضي سواء من خلال تحقيق الانتظام لجلسات الأسئلة الشفهية أو في مجال الإكثار من طرح الأسئلة الكتابية. ناهيك عن خرجات التحرك الميداني للجانه المختلفة...

وفود برلمانية إلى الجزائر .. وأخرى منها

أما بالنسبة للنشاط الخارجي فقد عملنا، سيداتي سادتي، على مواصلة نشاطنا على المستويات البرلمانية الإقليمية

والدولية حيث عبرت وفودنا خلالها على مواقف بلادنا ودافعت عنها... كما استقبلنا العديد من الوفود البرلمانية الدولية.

المجلس يجدد هياكله

وفي شأن التنظيم الداخلي لهيئتنا... (وفي جو سادته المنافسة النزيهة وفقا لأحكام النظام الداخلي لمجلس الأمة)، قامت المجموعات البرلمانية باختيار ممثليها في مناصب المسؤولية ضمن هياكل المجلس. وبالتوافق تم اختيار ممثل مجلس الأمة في المجلس الدستوري.

– إننا بالمناسبة نود تجديد التهنئة للإخوة والأخوات الذين نالوا ثقة زميلاتهم وزملائهم، ونتمنى لهم مزيدًا من التوفيق والنجاح في خدمة هيئتنا. كما نود في نفس السياق شكر الزملاء القدامى الذين خدموا الهيئة وخدموكم، لهم منا جميعًا الشكر والعرفان.

في الشباب القوة والأمل ..

لقد عشتم، زميلاتي زملائي، جميعًا تفاصيل أحداث الأيام الصعبة التي عرفتها الجزائر في الفترة الماضية، أحداث تسببت في وقوع خسائر بشرية ومادية نتأسف كثيرًا لحصولها.

إننا ندرك أن خروج الشباب إلى الشارع كان للاحتجاج عن ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية والمطالبة بتلبية بعض مطالبهم الخاصة...

وإننا بقدر ما نتفهم المعقول من هذه المطالب والانشغالات فإننا لا نتفق على الكيفية والطريقة التي تم التعبير بها عن هذه الانشغالات والمطالب...

...وبالمقابل : ومن باب الأمانة نقول أن جهود الدولة وإنجازاتها كانت معتبرة خلال الفترة لكن هذه الجهود وهذه الإنجازات لم يتم الترويج لها والتعريف بها بالشكل الكافي... كما أن الحوار الذي كان يفترض أن يكون مع الشباب في هذا الموضوع كان إما ضعيفا أو معدومًا... الأمر الذي عقد الأمور وجعل بعض الشباب يخرج إلى الشارع ويعبر عن مطالبه بالعنف الذي شهدناه...

الآن وبعد كل الذي حصل، المنطق يقتضينا مستقبلا مراجعة نظرتنا لكيفيات التعامل مع هؤلاء الشباب من خلال تقوية منابر الحوار، والإكثار من الفضاءات الشبانية الكفيلة بتمكينهم من إبراز طاقاتهم... وتوفير شروط عيشهم... وبتعبير آخر الوقوف إلى جانبهم لتجاوز المصاعب إلى أن يحققوا الاستقرار في حياتهم...

...أما بالنسبة للأحداث التي وقعت مؤخرًا... فإننا نعتقد أن المسؤولية فيها تبقى متقاسمة بين الجميع، الجهات المعنية في مؤسسات الدولة... الأسرة، المنتخبون على كافة المستويات، المدرسة، الجامعة، المحيط الذي يعيشون فيه، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، إلخ... لهذا فإن هؤلاء جميعًا مطالبون كل في نطاقه بالتفكير والعمل على تغيير هذا الوضع غير المريح بالنسبة للشباب...

حماية المواطن تكون باتخاذ الحلول الجذرية

فيما يخص الكيفية التي بواسطتها تمت إجراءات المعالجة، فإننا نقدر الحكمة التي سُيرت بها الأحداث، ونأمل أن تساعد الإجراءات التي أمر السيد رئيس الجمهورية بها الحكومة بقصد حفظ أسعار السوق وحماية القدرة الشرائية

للمواطن التي تأثرت كثيرا في المدة الأخيرة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار بعض المواد الأولية الأساسية في الأسواق العالمية...

وتلك التي إتخذتها الحكومة من أجل تخفيف معاناة المواطنين على مختلف الأصعدة والمستويات نقول أن هذه الإجراءات قد كانت مفيدة... كما أننا نعتقد أن الحكومة سوف تواصل جهدها وعنايتها في مجال حماية المواطن من المضاربين وهي ستعمل من دون شك على إيجاد الحلول الجذرية المناسبة للمشاكل الاجتماعية الحقيقية المطروحة...

الوطنية .. هي التوجه نحو البناء

على الرغم من كل ما وقع فإننا لا نشك في وطنية شبابنا ولا في قدرته على رفع التحديات وهذه القناعة هي التي تشجعنا الآن على مناشدته بأن يكون بمثابة السواعد التي تبني هذا الوطن لا الأذرع التي تهدم إنجازات هذا الشعب...

نقول لشبابنا لا تفتحوا الأبواب بأيديكم للقوى التي لا يروقها أن تكون الجزائر مستقرة ومتقدمة.

ونقول بالمناسبة فليتعاون الجميع لمواجهة التحديات التي أضحت تعترض الوطن وتتهدد مستقبله الذي هو مستقبل كل مكونات المجتمع.

آثار الماضي بأتعابه مازالت ماثلة

في كل ما جرى ويجري فإن ما يثير استغرابنا هو تلك المحاولات الرامية إلى استغلال الأحداث المؤسفة التي عرفتها بلادنا لغايات غير معروفة...

لهؤلاء نقول لا تهدموا ما بناه كل أبناء الجزائر وما حققوه من نتائج بجهد ومال وعرق الجزائريين والجزائريات. إن الوقت الآن هو وقت البناء وليس وقت الهدم.

إننا ندعو كافة المواطنين الذين يحملون الجزائر في القلب أن يلتفوا حولها ويبنوها ويصونوها من التربصات التي تعمل على زعزعة استقرارها وعرقلة ديناميكية تنميتها... نقول لهم علينا أن نستخلص الدروس مما حصل لنا وما حصل حولنا...

ولنعط المثل بوحدة الصف (وفي هذا الوقت بالتحديد) وبالعمل الجدي الذي بواسطته نحقق التقدم وتعزيز الاستقرار لبلدنا.

كما يجب ألاّ ننسى أو نتناسى الحقيقة التي مفادها أن آثار الماضي القريب بكل ما سببه لنا من أتعاب ومضار لا يزال في بعض جوانبه جاثمًا فوق رؤوسنا...

إننا نريد أن نستغل المناسبة لكي نحيي كل المواطنين والمواطنات الذين وقفوا بشجاعة في وجه الانحرافات وأوقفوا الانحراف وندعوهم لمواصلة الجهد...

إلى العمال الذين بشجاعة وقفوا ضد إلحاق الأذى بالمؤسسات التي توفر لهم ولأبنائهم مصادر العيش... إلى العائلات التي أقنعت أبناءها بعدم الانسياق وراء المجهول... أيضا لا يفوتنا تحية جهود قوات الأمن بكافة أصنافها التي بروح مسؤولية عالية سيّروا الأزمة وتعاملوا تعاملاً مهنيًا كبيرًا مع مجرياتها... إلى هؤلاء جميعًا وإلى كل من عمل بصمت من أجل استتباب الأمن وعودة المياه إلى مجاريها، التحية والتقدير والعرفان.

الشباب .. الواقع والآمال ..والأحق بالاهتمام

تجديـــــــد هياكل المجلس

جرت في نهاية دورة الخريف 2010 عملية تجديد هياكل المجلس وفقا لما ينص عليه النظام الداخلي لمجلس الأمة .. وقد كانت نتائج هذه العملية على النحو التالي.

نواب الرئيس

بوحارة عبد الرزاق
(الثلث الرئاسي)

بيطاط المولودة ظريف زهرة
(الثلث الرئاسي)

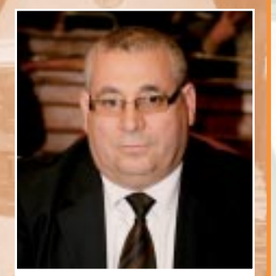

زحالي عبد القادر
(جبهة التحرير الوطني)

بوناح كمال
(جبهة التحرير الوطني)

بن التومي عبد الله
(التجمع الوطني الديمقراطي)

رؤساء اللجان الدائمة

لزهر مختاري
(لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان)

- عبد الغني عقبي
(لجنة الدفاع الوطني)

إبراهيم بولحية
(لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج)

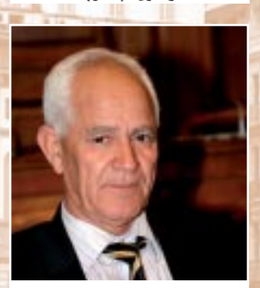

- المسعود بودراجي
(لجنة الفلاحة والتنمية الريفية)

- قادة بن عودة
(لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية)

ليلي خيرة الطيب
(لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية)

عبد القادر دحان
(لجنة التجهيز والتنمية المحلية)

رشيد بوغربالة
(لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني)

عمار حد مسعود
(لجنة الثقافة والشبيبة والسياحة)

رؤساء المجموعات البرلمانية

أحمد حنوفة
جبهة التحرير الوطني

محمد بوخالفة
الثلث الرئاسي

بلعباس بلعباس
التجمع الوطني الديمقراطي

المراقب البرلماني

أحمد هني

أعضاء مجلس الأمة يختارون ممثلهم بالمجلس الدستوري

صادق أعضاء مجلس الأمة في جلسة يوم الأربعاء 19 جانفي 2011 على **السيد داود حسين** **ممثلا لهم بالمجلس الدستوري.**

القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2008

آلية للحكم الرشيد والشفافية

في جلسة علنية عقدها المجلس يوم الأربعاء 26 جانفي 2011 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2008 وحضرها السيد محمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان، نيابة عن السيد كريم جودي، وزير المالية.

وكان أعضاء المجلس قد استمعوا في الجلسة التي خصصت لمناقشة مشروع هذا القانون بتاريخ الثلاثاء 25 جانفي 2011 إلى العرض الذي تقدم به ممثل الحكومة حيث تناول الخطوط العريضة لنص هذا القانون معللا بالأرقام إيرادات الميزانية ونفقات ميزانيتي التسيير والتجهيز والمشاريع المنجزة خلال هذه الفترة مؤكدا في نفس الوقت على أهمية هذا النص كونه آلية دستورية هامة في ممارسة الرقابة البرلمانية على الإنفاق العام بكل شفافية.

فيما يخص ميزانية التسيير أوضح السيد الوزير بأن المورد الميزانياتي الإضافي قد يرفع الموارد البشرية للوظيفة العمومية، من 1,362,026 موظفا في سنة 2007 إلى 1,450,538 موظفا في سنة2008, أي بزيادة قدرها 88512 موظفا موجهين بنسبة 86 % للقطاعات التالية :

– التربية الوطنية (32 %)

–الداخلية والجماعات المحلية (42 %)

–التعليم العالي (14 %)

–الصحة (10 %)

–المالية (6 %)

كما مولت ميزانية التسيير لسنة 2008 مساعدات اجتماعية جد هامة لفائدة 2,166,212 مواطن.

وفيما يتعلق بخلق مناصب شغل، بواسطة جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب بتمويل حوالي 10634 مشروعا سنة 2008 مما سمح بإنشاء 31418 منصب شغل.

أما فيما يخص ميزانية التجهيز فقد أوضح السيد محمود خذري بأن النفقات المرصودة سنة2008 قد سمحت بانطلاق أشغال العديد من المشاريع واستلامها .

المشاريع التي انطلقت الأشغال فيها

118 ثانوية، 385 مدرسة أساسية، 1802 قاعة تدريس، 299 مجمعا مدرسيا و729 مطعما مدرسيا، 99800 مقعدا بيداغوجيا في التعليم العالي، 18500 منصب تكوين مهني، 52780 سريرا، 51 مؤسسة صحية، 203 مشروعا للشبيبة والرياضة، 187930 وحدة سكنية، 11 مؤسسة، قضائية و 14 مشروعا ثقافيا.

– ربط 345,606 مسكنا بالغاز، و134211 مسكنا بالشبكة الكهربائية.

– سدان (2)، 26 حاجزا مائيا، حفر 335 بئرا،9 محطات للتطهير، 132 حوضا وخزان ماء، 1067 كيلومترا من قنوات إيصال الماء الصالح للشرب، 1861 كيلومترا من شبكة توزيع المياه، و850 كيلومترا من شبكة الصرف الصحي.

– إنجاز 772 كيلومترا من الطرقات

– تعزيز وعصرنة وصيانة 6817 كيلومترا من الطرقات، و 250 كيلومترا من السكك الحديدية الجديدة، و93 كيلومتر من الخطوط المزدوجة.

– وضع أنظمة للسقي على مساحة 5540 هكتار، وغرس الأشجار والكروم على مساحة 5,571 هكتاروحماية المناطق السهبية على مساحة 2800,000 هكتار وكذا تشجير المناطق الرعوية والغابية على امتداد 7864 هكتار، ودعم 108 –وحدة للانتاج الفلاحي.

المشاريع المستلمة

– 87 ثانوية، 298 مدرسة أساسية، 285 قاعة تدريس، 134 مجمعا مدرسيا، 192 نصف داخلي، 229 مطعما مدرسيا.

اللجنة المختصة وعلى ضوء دراستها لمشروع قانون ميزانية التسيير لسنة 2008 ارتأت:
– الإسراع في تقديم القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الذي وعدت الحكومة بتقديمه في أقرب الآجال
– تقليص فترة قانون تسوية الميزانية إلى (ن-2) بدلا من(ن-3)
– تطهير صناديق التخصيص الخاص

– 89410 مقعدا بيداغوجيا للتعليم العالين و9560 مقعد تكوين مهني،67923 سريرا،110 مؤسسة صحية،425 مشروعا للشبيبة والرياضة،198,912 وحدة سكنية و57 منشاة ثقافية.

– ربط 19112 سكنا بالغز، و 31458 سكنا بالشبكة الكهربائية.

– إنجاز سد واحد، 13 حاجزا مائيا ، حفر 398 بئرا، 8 محطات للتطهير،208 حوضا وخزانا مائيا،175 كيلومترا من قنوات تحويل المياه،1654 كيلومترا من قنوات الربط بالماء،2689 كيلومترا من شبكة التوزيع، و 1140 كيلومترا من شبكة التطهير الصحي.

– استلام 696 كيلومترا من الطرقات.

– تعزيز وعصرنة وصيانة 6769 كيلومترا منها، 4منشئات بحرية وجوية (ميناء، مطار)، تعزيز 130 منشاة فنية، 190 كيلومترا من السكك الحديدية الجديدة و 118 كيلومترا من كهربة الخطوط.

– توسيع المساحة الفلاحية المستصلحة ب 173165 هتكارا، غرس الأشجار، –تشجير المساحات الرعوية والغابية على امتداد 2,133 هكتار، ودعم 4 وحدات للانتاج الفلاحي.

ممثل الحكومة لفت الانتباه إلى آن الإنجازات المحققة التي ذكرها أنفا جاءت نتيجة المجهودات الذي بذلتها الدولة في مجال الاستثمار ساهمت في مجهود النمو ومكافحة البطالة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، كما ستساهم بحسب طبيعتها في الإسراع في رفع وتيرة النمو خارج المحروقات، وهو ما يشكل هدفا استراتيجيا للحكومة

كما ساهمت هذه الاستثمارات في تطوير التنمية البشرية التي تعد عاملا حتميا للتنمية المستدامة.

الشفافية ثم الشفافية

أعضاء مجلس الأمة تطرقوا للعديد من المواضيع تمحورت حول النقاط التالية:

– الأسس المعتمدة في توزيع الاعتمادات المالية

– عناصر الجباية البترولية

– حسابات التخصيص الخاص للخزينة

– تدعيم حمايةعلى المال العام

– القانون العضوي الإطار لقوانين المالية

– الجهة المختصة التي أعدت مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2008.

– فيما يخص الأسس المعتمدة في توزيع الاعتمادات المالية،أوضح ممثل الحكومة أن تحديد هذه الموارد يتم على ضوء مناقشات وتحكيم ميزانياتي ما بين وزارة المالية والقطاعات المالية الأخرى، بالنسبة للبرامج الممركزة والجماعات المحلية فيما يخص البرامج غير الممركزة. هذه النتائج التي تخضع إلى تحكيم نهائي في اجتماع الحكومة ثم مجلس الوزراء قبل عرضها أمام البرلمان.

وفيما يخص الفارق بين الاعتمادات الممنوحة والاستهلاك الحقيقي، فإن الأسباب تتمثل أساسا في نقص القدرات الوطنية للإنجاز من جهة وتقلب أسعار مواد البناء وعدم نضج البرامج من جهة أخرى.

– فيما يخص عناصر الجباية البترولية أوضح السيد خذري بأن التحصيل سنة 2008 قد تم على أساس التدابير الجبائية الواردة في قانون المحروقات رقم 86–14 المؤرخ في 19 أوت 1986، ويتعلق بالإتاوة والضريبة على الخدمات البترولية. أما التحصيل على أساس الجباية المحددة في القانون رقم 05–07 المؤرخ في 28 أفريل 2005، المعدل والمتمم بالأمر رقم 06–10 المؤرخ في 29 جويلية 2006 فلم يطبق من طرف شركة سوناطراك، إلا بداية من سنة 2009.

وأضاف السيد خوذري بأنه سيتم التكفل أفضل بالجباية البترولية عن طريق مديريات كبريات المؤسسات لدى وزارة المالية والتي استحدث مؤخرا وخاصة عن طريق مديرية فرعية، مكلفة خصيصا بقطاع المحروقات والتي تتمثل مهامها أساسا في تسيير ومتابعة مراقبة مجموع التصريحات الجبائية الشهرية ووسائل الدفع.و فيما يخص حسابات التخصيص الخاص أكد أنه لا يتم فتحها ولا غلقها إلا بموجب قانون مالية وفق أحكام المادة 48 من القانون رقم 84–17, المتعلق بقوانين مالية، كما أن العمليات المرتبطة بهذه الحسابات، يتم تقديرها والترخيص بها وتنفيذها ورقابتها، حسب نفس الشروط التي تخضع لها عمليات الميزانية العامة للدولة، طبقا للمادة 50 من نفس القانون.

أما فيما يخص تدعيم الرقابة على المال العام فقد أوضح ممثل الحكومة أنه قد تم إتخاذ تدابير بإجراء تعديلات على القوانين ذات العلاقة، تهدف إلى تكريس الشفافية في مجال تنفيذ النفقات العمومية والسلامة المالية.

وعن التساؤل الخاص بالقانون العضوي المنظم لقوانين المالية أوضح الوزير أن مشروع هذا القانون قد درس على مستوى مجلس الوزراء الذي أحاله من جديد على وزارة المالية للإثراء.

وأما عن الجهة التي قامت بإعداد قانون تسوية الميزانية لسنة 2008 ، أكد أنها وزارة المالية وبالتحديد المديرية العامة للمحاسبة، وذلك بالتعاون مع الوكالة المحاسبية للخزينة.

المنشآت القاعدية.. وجه التنمية الحقيقية

المجالات المحمية .. التنوع والمسؤوليات

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة وذلك في جلسة علنية عقدها يوم الأربعاء 19 جانفي 2011 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح.

التساوق مع الآليات الدولية

قدم السيد شريف رحماني وزير التهيئة العمرانية والبيئة المحاور الرئيسية لنص القانون، مؤكدا أنه يأتي لضمان مطابقة منظومتنا القانونية للآليات الدولية التي صادقت عليها الجزائر في مجال حماية البيئة، ولاسيما تلك المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي والمحافظة عليه. مشيرا إلى الأهمية التي تكتسيها المجالات المحمية على مختلف الأصعدة سواء كانت بيئية أو علمية أو تربوية ويهدف نص القانون حسب المادة الأولى منه إلى تصنيف المجالات المحمية وتحديد كيفيات تسييرها وحمايتها في إطار التنمية المستدامة وفقا للمبادئ والأسس التشريعية المعمول بها في مجال حماية البيئة.

حيث صنف القانون المناطق المحمية إلى سبعة أصناف وهي :

– حظيرة وطنية،
– حظيرة طبيعية،
– محمية طبيعية كاملة،
– محمية طبيعية،
– محمية تسيير المواطن والأنواع،
– موقع طبيعي،
– رواق بيولوجي.

وقد نصت المادة الثامنة من القانون على منع كل الأنشطة في المحمية الطبيعية الكاملة ولا سيما منها:

– الإقامة أو الدخول أو التنقل أو التخييم
– كل نوع من أنواع الصيد البري أو البحري
– قتل أو ذبح أو قبض الحيوان
– تخريب النبات أو جمعه
– كل استغلال غابي أو فلاحي أو منجمي
– كل أنواع الحفر أو التنقيب

كما نص القانون حسب مادته 17 على إنشاء لجنة وطنية للمجالات المحمية مهمتها إبداء الرأي حول اقتراح وجدوى التصنيف كمجال محمي، والموافقة على دراسات التصنيف.

الوعي .. والصداقة مع الطبيعة .. قبل العقوبات والردع

الباب الرابع من القانون نص على أحكام جزائية حيث جعل العقوبات تتراوح من شهرين حبس إلى ثلاثة سنوات، بالإضافة إلى غرامات مالية من 200000 دج إلى 3000000 دج حسب المادة المخالفة من نص القانون .

أعضاء المجلس يشيدون على متابعة تطبيق النصوص

بعد استماعه لجملة من الاستفسارات والانشغالات التي طرحها أعضاء المجلس خلال مناقشتهم لنص القانون، أشار وزير التهيئة العمرانية والبيئة السيد شريف رحماني إلى أنه لم يتطرق للحظائر الثقافية باعتبار أن القانون رقم 98–04 والمتعلق بحماية التراث الثقافي قد تكفل بها.

فيما يتعلق بجرد المخزون البيئي في بلادنا، قال إن هناك دراسة في هذا المجال شملتها 9 مجلدات شخصت المخزون النباتي والحيواني والأنظمة البيئية على نحو كامل وبإمكان أعضاء المجلس الإطلاع عليها .

أما عن حظيرة الأهقار، فقد أكد الوزير أنها مجال محمي ومن أجل تصنيف كل المواقع المتواجدة ضمن هذه الحظيرة استفاد القطاع من إعانة من صندوق البيئة العالمي.

وبشأن تكوين بنك للجينات أوضح الوزير أنه تم الانتهاء من إعداد هذا البنك الذي سيتواجد مستقبلا على مستوى الحظيرة الوطنية الكبرى.

وبشأن ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة أكد أن الحكومة أولت هذا الموضوع أهمية من خلال وضع سياسة وطنية من شأنها إيجاد بدائل للطاقات الملوثة، مشيرا إلى أن المحميات البيولوجية ستدرج ضمن المحميات الطبيعية المناسبة لها على غرار " تازا" بالنسبة للمغارات الموجودة في جيجل. يذكر أن عدد الحظائر والمحميات 11 حظيرة مصنفة و47 محمية بحرية فضلا عن وجود محميات لبعض الأصناف الحيوانية.

وعن مسألة التغير المناخي، أشار السيد شريف رحماني أنه ثمة مخطط وطني حول التغيرات المناخية في طور التحضير، سيتضمن الأدوات والآليات الضرورية لمواجهة آثار هذه الظاهرة أو للتقليل منها على محيطنا. كما تطرق إلى إشراك المجتمع المدني في تجسيد وتفعيل أحكام هذا القانون، مبينا أن قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة حدد دور جمعيات المجتمع المدني، بصفتها المرافق الأساسي للدولة وللجماعات المحلية في تفعيل السياسات العمومية في مجال ترقية وحماية البيئة.

لجنة التجهيز والتنمية المحلية .. تضع لمساتها

بعد الاستماع لرد الوزير اجتمعت لجنة التجهيز والتنمية المحلية وأعدت تقريرا تكميليا صادقت عليه برئاسة السيد سعيد بلونيس ، رئيس اللجنة ، أكدت فيه أن هذا النص سيشكل إطارا تشريعيا إضافيا من شأنه المساهمة بصفة فعالة في ترقية المجالات المحمية وحمايتها والمحافظة عليها في إطار التنمية المستدامة.

مثمنة الإجراءات والترتيبات المقترحة، وتدعو لتجسيدها على أرض الواقع وضمان احترامها من طرف كافة الفاعلين.

القانون المتعلق بالسينما

أعضاء مجلس الأمة "يفحصون الملف" .. ويتطلعون إلى تطوير الرصيد بالاحترافية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 19 جانفي 2011 على نص القانون المتعلق بالسينما.

وقد استمع أعضاء المجلس في جلسة علنية عقدت برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، إلى العرض الذي قدمته السيدة خليدة تومي وزيرة الثقافة حول نص هذا القانون. "الذي جاء ليرسي ركائز بعث السينما الجزائرية من جديد بعد ما آلت إليه من تدهور وليضفي الشفافية على التعاملات ويكرس الحقوق والواجبات وكذا يجعل النشاطات السينمائية أكثر احترافية وفاعلية.

الخطوط العريضة.. في انتظار التطبيقات

– الفصل بين الجوانب التشريعية والتنظيمية.

– إعادة هيكلة تدخل الدولة ومسؤوليتها بتكريس أدوار التنظيم التمويل والمراقبة وممارسة الحفاظ على الحقوق في هذا الشأن.

– ضبط إطار التمويلات والإعانات المباشرة وغير المباشرة التي تمنحها الدولة والمؤسسات والهيئات العمومية للإنتاج.

– إلزام المختصين في مجال السينما بالحصول على البطاقة المهنية لممارسة الأنشطة السينمائية تكريسا للاحترافية في العمل السينمائي وحمايته من الممارسات الطفيلية إضافة إلى ضمان حماية مهنية واجتماعية للعاملين في هذا الميدان.

– ممارسة القطاع الخاص لمختلف الأنشطة السينمائية الإنتاج والتوزيع والاستغلال والتكوين.

القاعات النشطة.. مظهر لتطور السينما

تبعا للعرض الذي قدمته السيدة خليدة تومي، وزيرة الثقافة طرح أعضاء مجلس الامة جملة من الانشغالات والتساؤلات تمحورت حول المواضيع التالية:

– التدابير التي أعدتها الوزارة لتجسيد ما نصت عليه المادة 3 من هذا القانون.

– مصير قاعات السينما المغلقة عبر التراب الوطني.

– كيفية دعم الدولة للإنتاج السينمائي الوطني.

– سبب هجرة المنتجين السينمائيين وحول كيفية الاهتمام وتشجيع مهنيّي قطاع السينما بجميع أصنافهم.

– مصادر التمويل السينمائي الجزائري وكيفية تسيير صندوق دعم السينما الموضوع تحت وصاية وزارة الثقافة.

النفس الجديد وأدوات التحكم في الصناعة السينيماتوغرافية

وقد ردت السيدة خليدة تومي وزيرة الثقافة على مجمل تساؤلات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة حول نص هذا القانون كما يلي:

– فيما يتعلق بالتدابير التي ستتخذها الوزارة للوصول إلى تجسيد ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون أوضحت مسؤولة القطاع أن الهدف من المادة الثالثة هو إعادة بعث السينما لخلق الثروات ومناصب الشغل لصالح الشباب المتخرج من الجامعات لأن السينما لم تعد فنا فحسب وإنما هي اليوم صناعة وتجارة.

– أما فيما يخص مصير قاعات السينما المغلقة أكدت السيدة تومي أن هناك أربعين قاعة سينما موضوعة تحت وصاية وزارة الثقافة استرجعتها خلال أربع سنوات المنصرمة بمعدل عشر قاعات في كل سنة والباقي يقارب 227 قاعة هي تابعة للجماعات المحلية والتي تملك الإمكانات المالية لإعادة الاعتبار لهذه القاعات.

– وحول قلة الإنتاج السينمائي الوطني، أوضحت السيدة تومي أن وزارة الثقافة جاءت بهذا النص من أجل البعث الحركية من جديد في هذا القطاع بتوفير كل الظروف المادية والبشرية والمالية وإدخال أساليب عصرية في تسيير القطاع وأضافت السيدة خليدة تومي أن الدولة تقوم بالدعم المتواصل لقطاع السينما من خلال صندوق مخصص لذلك ضمن معايير مضبوطة سلفا والمتعلقة باحترام مبادئ المجتمع الجزائري وموروثه الحضاري.

– أما عن مسألة هجرة السينمائيين الجزائريين إلى الخارج فقد أرجعتها الوزيرة إلى الأوضاع السيئة التي عاشتها الجزائر خلال فترة الإرهاب. مضيفة أنه اليوم وبعد عودة الأمن والاستقرار فإن الأمل قائم في عودة هذه النخبة إلى الجزائر.

توصيات اللجنة المختصة : توسيع وتشجيع ثقافة الإنتاج السينمائي

وبعد دراستها لعرض السيدة وزيرة الثقافة خليدة تومي اعتبرت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة لمجلس الأمة أن هذا النص جاء في الوقت المناسب لتكييف المنظومة القانونية الخاصة بقطاع الإنتاج السينمائي مع التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري وفي العالم. وإذ تعتبر اللجنة النص بمثابة الأداة القانونية التي جاءت بضوابط تهدف إلى عصرنة الإنتاج السينمائي الوطني وتطويره من حيث كونه فنا وصناعة وتجارة فإن اللجنة التي تثمن هذا المسعى توصي بما يلي:

– التأكيد على تفعيل الإنتاج السينمائي وهو ما من شأنه توفير مناصب شغل خاصة لفئة لشباب المتخرج من الجامعات والمعاهد التكوينية.

– الحرص على ترميم وفتح كل قاعات السينما المغلقة وتوفير الدعم اللازم لمثل هذه العملية.

– الحرص على تشجيع ومرافقة مهني القطاع من منتخبين وسينمائيين وفنانين وممثلين وتشجيع كل الطاقات الوطنية في هذا القطاع.

– ضرورة الإسراع في سن قانون أساسي خاص بالقطاع.

– تشجيع كل مهرجانات الفيلم الوطني المقامة عبر الوطن وذلك لتشجيع ثقافة الإنتاج السينمائي وعودة الجمهور إلى السينما.

المادة 3 من القانون المتعلق بالسينما محل تساؤل أعضاء مجلس الأمة.

يهدف النشاط السينمائي، على وجه الخصوص، إلى ما يأتي:

- تطوير انتاج الأفلام الفنية والتربوية والتجارية سواء كانت خيالية أم وثائقية،

- ترقية ثقافة راسخة في القيم الوطنية والإسلامية والعربية والأمازيغية متفتحة على العالم،

- ترقية روح التضامن والعدالة والتسامح والسلم والتحضر،

- المساهمة في نشر الثقافة الجزائرية عبر العالم وترقيتها،

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،

- إبراز وتثمين تراثنا التاريخي ومآثر المقاومة الوطنية عبر التاريخ.

فيلم "معركة الجزائر"، أحد إنجازات السينماء الوطنية

الترقية العقارية .. تحديات الآجال .. والنوعية

في سياق عرضه للمحاور الأساسية لنص القانون المجدد للقواعد التي تنظم نشاط الترقية العقارية خلال جلسة عامة يوم الثلاثاء 18 جانفي 2011 ، شدد وزير السكن والعمران السيد نورالدين موسى على أن هذا النص جاء بعد تشخيص عدة مشاكل ونقائص في الميدان مرتبطة بقلة المهارات ونقص الاحترافية، وكذا ندرة اليد العاملة المؤهلة، الأمر الذي أدى إلى مراجعة المرسوم التنفيذي رقم 03/93 الصادر في أول مارس 1993 والمتعلق بالنشاط العقاري.

موضحا في السياق ذاته أن نص القانون الجديد الذي يتكون من 81 مادة جاء لتدعيم الترسانة التشريعية والتنظيمية لقطاع البناء، وذلك بالنظر إلى أهمية الآثار المترتبة على هذا النص الذي يهدف إلى حماية حقوق المقتنين الذي كانوا ضحية بعض المرقين بالتزاماتهم تجاههم من جهة وإلى تعزيز دور المرقي العقاري من جهة أخرى.

معتبرا أن القانون محل الدراسة يأتي في سياق تشجيع تطور النشاط العقاري كون حجم الاستثمارات العمومية في قطاع السكن للمخطط الخماسي 2010–2014 بلغ 3700 مليار دج.

كما أوضح الوزير أن القانون يهدف إلى تحديد الشروط الأساسية لمزاولة مهنة المرقي العقاري بسبب غياب التدابير والآليات القانونية التي من شأنها تأطير العمليات المتعلقة بالتزامات المرقين العقاريين، خاصة فيما يتعلق بإنهاء المشاريع واحترام آجال الإنجاز.

مجلس أعلى لاحترام المهنية .. وأعضاء المجلس ينبهون إلى حيوية قطاع السكن

خلال معرض رده على جملة من استفسارات وانشغالات أعضاء مجلس الأمة، أوضح وزير السكن والعمران أن النشاط العقاري لا يزال جديدا وأن إمكانيات الدولة في مجال البناء محدودة، حيث توجد 31,824 مؤسسة للبناء، معظمها ضعيفة من ناحية الإمكانيات وليست لديها القدرة على إنجاز المشاريع الكبرى.

وقصد ضبط وتنظيم مهنة المرقي العقاري بصفة أفضل، اقترح النص إنشاء مجلس أعلى مكلف بالسهر على احترام المهنية وأخلاقيات الاحتراف، من خلال تدابير تسعى إلى تدعيم ممارسة نشاط الترقية العقارية وإبداء الرأي في كافة المسائل المتعلقة بالمهنة.

وبخصوص منح الاعتماد للمرقي العقاري، أوضح الوزير أنه يشترط في هذا الأخير أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ويمنع عنه التنازل أو تحويل شهادة اعتماده.

وعن الأملاك العقارية والالتزام بالضمان، أشار الوزير أن القانون نص على أن عقد البيع على التصاميم يجب أن يوضح تشكيلة سعر البيع وآجال الدفع بالنسبة لتقدم الأشغال.

من جهة أخرى أشار المتحدث إلى مراجعة سعر البيع، حيث أوضح أنه يتجاوز 20٪ كأقصى حد من السعر المتفق عليه في البداية مع تبرير تغييرات السعر، علما أن هذه النسبة ضعيفة مقارنة مع ما هو مطبق في باقي الدول.

وعن سؤال حول الانتساب إلى صندوق الضمان، أشار الوزير أن القانون أوجب على كل المرقين العقاريين المعتمدين والمسجلين في الجدول الوطني للمرقين العقاريين الانتساب لصندوق الضمان والكفالة المتبادلة في نشاط الترقية العقارية. مؤكدا في ختام رده أن حقوق المقتنين تخضع لمجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق المرقين، وذلك بهدف ضمان وتأسيس مصالح وحقوق المقتنين بشرط احترامهم لالتزاماتهم التعاقدية مع المرقين.

هذا وقد خلصت اللجنة انطلاقا من النقاش العام في تقريرها التكميلي الذي صادقت عليه، أن هذا النص سيُشكل إطارا تشريعيا إضافيا من شأنه المساهمة بفعالية في تطوير نشاط الترقية العقارية وحماية مصالح كل من المرقين والمقتنين، كما سيساهم في تحسين تأدية المهنيين لواجباتهم في هذا المجال.

الأسئلة الشفوية

عقد مجلس الأمة يوم الخميس 23 ديسمبر 2010 جلسة عامة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصصت لطرح مجموعة من الأسئلة الشفوية على أعضاء من الحكومة.
وقد حضر هذه الجلسة السادة وزراء:

- **التضامن الوطني والأسرة،**
- **الشؤون الدينية والأوقاف،**
- **الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار،**
- **وزير العلاقات مع البرلمان.**

وعقد مجلس الأمة يوم الخميس 06 جانفي 2011 جلسة علنية خصصها لطرح أسئلة شفهية على وزراء القطاعات التالية :

- **الصحة وإصلاح المستشفيات،**
- **العدل،**
- **المجاهدين،**
- **السكن والعمران.**

الأسئلة الشفوية

الخميس 23 ديسمبر 2010

التسوّل..

عنوان عوز أم تحايل !؟

جمال قيقان

السؤال الأول لعضو مجلس الأمة جمال قيقان حول الوسائل التي اتخذتها الوزارة للحد من انتشار ظاهرة التسول؟

وردا عن هذا التساؤل أكد وزير التضامن الوطني والأسرة السيد السعيد بركات، أن ظاهرة التسول ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مؤكدا أنها تكاثرت في مجتمعنا في الأعوام الأخيرة، موضحا أننا في مجتمع نفرق بين الصدقة على المستضعفين من طرف ذوي القلوب الرحيمة وبين ظاهرة التسول الاحترافية، فظاهرة التسول تشمل فئات عديدة، فمنها الفئة التي لا اختيار لها إلا الاستعانة بذوي الإحسان وهذه الشريحة يؤكد الوزير أن الدولة تقف معها لتغنيها عن ذلك، وهناك الفئة التي تمتهن التسول في مواقيت تختارها خاصة منها الدينية، موضحا أنه قد بلغ البعض منهم إلى تكوين شبكة منظمة تستغل المكان والزمان لتحقيق كسب سهل وسريع. والخطير في ذلك أنهم يستغلون الأطفال الرضع سواء كانوا أبنائهم أو أبناء الغير وهذا ما يعتبر استغلالا فاحشا للأطفال الأبرياء والمتاجرة بهم دون رحمة ولا شفقة . خاصة إذا علمنا يضيف الوزير أن القائمين على العمل الشنيع ليسوا في حاجة للتسول.

فظاهرة التسول ينوه الوزير إلى أنها موجودة رغم ترتيبات قانون العقوبات في قسمه الرابع لا سيما المادة 159 منه والتي تنص على الحبس من شهر إلى ستة 6 أشهر نظير ممارسة هذه الأفعال. موضحا أن هذه الإجراءات القانونية ظهرت غير كافية للتقليص من التسول أو القضاء عليها، ولذا قامت وزارة التضامن الوطني والأسرة بمعية الوزارات المعنية بتنصيب خلية عمليات جادة لوضع حد لهذه الظاهرة من خلال نقطتين أو إجراءين اثنين وهما:

1- منع التسول منعا باتّا طبقا للقوانين السارية المفعول، كما هو معمول به في مختلف أنحاء العالم، مذكرا بأن أول النصوص القانونية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال لمنع ظاهرة التسول يعود إلى سنة 1963.

2- تذكير ومعاقبة كل من يستغل الأطفال الرضع والمعاقين، وذلك طبقا لأحكام دستورنا الذي يضمن حقوق الإنسان والمواطن من كل عنف بدني أو معنوي أو المساس بكرامته.

مؤكدا أن النص الذي يحضر له الآن صارم

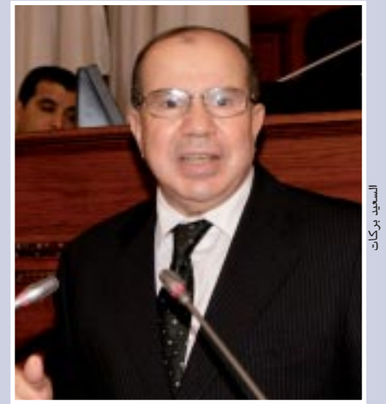

السعيد بركات

ويطبق القوانين على المستويين وخاصة على مستعملي الأطفال سواء كانوا أبناءهم أم لا ، وسوف تطبق التعديلات بضرب من حديد كل من تسول له نفسه لهذا الأمر، من خلال نزع الأبرياء من الذين يستغلونهم وجعلهم تحت حماية الدولة، ومعاقبة من يستغلهم وإبعادهم حتى من أهلهم وذويهم، مع معاقبة أهلهم كونهم متواطئين في كرائهم كبضائع، مذكرا بقانون الأسرة الذي ينص في فصله الخامس الخاص بحقوق وواجبات الزوجين على رعاية الأطفال في مادته 36 المعدلة . مؤكدا أن جل الاتفاقيات التي صادقت عليها دولتنا تنص على حماية الأشخاص من كل نوع من أنواع الاستغلال لا سيما الأطفال والمعاقين من خلال الاتفاقيات الوطنية والدولية لحقوق الأشخاص. مشيراً أن الوزارة بادرت ببعث تحقيق لتقييم هذه الظاهرة والتي سيعرض نتائجه على المجلس لمناقشته.

المدارس والزوايا القرآنية.. منـارات بالأمس واليوم

عبد الله بن تومي

عبد الله غلام الله

وزير الشؤون الدينية والأوقاف وردا عن سؤال السيد عبد الله بن التومي حول وضعية الزوايا والمدارس القرآنية ومكانتها أبدى اهتمام قطاعه بالزوايا والمدارس القرآنية واعتبرها مخزونا وطنيا ودينيا، ذلك أنها تختزن تاريخ أمتنا التي كانت وما تزال رافدا مهما في خدمة الدين والوطن، ولذلك فإن المجتمع الجزائري شعبا ودولة لم يدخر أي وسع في تشييد وبناء هذه الزوايا وخدمتها والرفع من شأنها حسا ومعنى .

الوزارة وفي إطار تحقيق البرنامج العملي، تسدي من الدعم والتشجيع لهذه المؤسسات التعليمية كل ما هو متاح سواء من خلال البناء أو التجهيز والترميم والتوسيع بتسخير الإعانات التي تمنحها الدولة لصالح هذه الزوايا والمدارس القرآنية، أو من حيث تزويدها من مؤطرين وأئمة ومرشدات ومعلمي القرآن ومعلمات ...إلخ

وسعيا إلى ترقية مؤسسات التعليم القرآني يضيف الوزير- بصفة عامة ، فإن الوزارة إضافة إلى المدارس القرآنية العاملة والتي عددها 1360 والأقسام القرآنية المفتوحة في المساجد بعدد 45,000 ، سجلت مشاريع فتح مدارس قرآنية نموذجية عبر كامل التراب الوطني، تتمثل في بناء 15 ألف مدرسة قرآنية في إطار البرنامج الخماسي 2010 – 2014.

ويتمثل تدخل الدولة – حسب الوزير- وقائي في أوله من خلال تحسيس ممتهني التسول بخطورة هذه الظاهرة لا سيما إذا كانت مرفوقة بالمتجارة بالأطفال الأبرياء أو مختلف أساليب النصب والاحتيال والتي قد تستدعي في حالات العودة إلى المستوى الثاني من التدخل والمتمثل في تطبيق النصوص الردعية وفق ما تنص عليه القوانين السارية المفعول والآتية.

مذكرا أنه وبالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية ، اقترحت وزارة التضامن الوطني والأسرة في هذا المجال إعطاء دعما لمنظومتنا التشريعية أكثر ولتمكين المجتمع من التعاون قصد القضاء على هذه الظاهرة من خلال تظافر جهود الجميع.

مشيرا في نفس الوقت إلى أن الوزارة تفرق بين المحتالين وبين الذين ذكرتهم الآية 273 من سورة البقرة ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْباً فِي الأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافاً وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾.

فهذه الفئة يؤكد الوزير أنها مضمونة الحقوق وفق المواد 150 و 159 من الدستور، الذي يؤكد أن الأسرة تحظى بحماية الدولة والمجتمع، وأن ظروف معيشة المواطنين الذين لم يحصلوا على العمل والذين لا يستطيعون القيام به وعاجزون عنه نهائيا مضمونة في الدستور .

فهذه الفئة في المجتمع ذوي صعوبات اجتماعية سيتم إدماجهم في محيطهم العائلي وإدراجهم وإدماجهم ضمن تراتيب الإدماج الاجتماعي لا سيما منها التابعة لوكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية للقرض المصغر وذلك وفق السن والتكوين ومؤهلات الشخص المعني.

أما الأشخاص الذين لا توجد لهم روابط عائلية فسيتم التكفل بهم على مستوى المراكز التابعة للقطاع (مراكز أشخاص المسنين، مراكز الطفولة المسعفة، النساء ضحايا العنف)، فالقضية تكتسي طابعاً جنائيا وأخلاقيا وتربويا واجتماعيا، ونحن سنعمل من خلال الصلاحيات المخولة للقطاع الوزاري لتقليص هذه الظاهرة إلى درجة واسعة بمساهمة الجميع.

فضلا عن المدارس القرآنية الخمس التي سجلت في بلدية الواد وحدها إضافة إلى توسيع مدارس قرآنية في 12 ولاية من ولايات الوطن وبناء 75 قسم لفائدة 25 زاوية بولاية أدرار.

ولاستيعاب حفظة القرآن الكريم المتخرجين من هذه المؤسسات، فقد تم تسجيل 5 معاهد لتكوين الأئمة، وأعوان المساجد حرصا على تشجيع تعليم القرآن ورفع مستوى حفظة القران الكريم ولم نتاج الزوايا، كما تقرر في القانون الأساسي لموظفي الشؤون الدينية والأوقاف اعتبار شهادة حفظ القرآن الكريم معادلة لشهادة التعليم الثانوي وستمكن حامليها من الالتحاق بمعاهد تكوين الأئمة إضافة إلى تثمين شهادة حفظ القرآن باعتبارها شرطا في الامتحانات الوظيفية للأئمة والمرشدات وذلك تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية.

منوها للعناية التي توليها الوزارة لشيوخ الزوايا وحاملي مشعل التعليم القرآني حيث دأبت الوزارة دائما على تكريمهم وتشجيعهم وتأكيد مكانتهم الاجتماعية التي يستحقونها في كل المناسبات الدينية والوطنية وفي النشاط الذي تنظمه الوزارة . كما سن رئيس الجمهورية سنة حسنة وهي جائزة الجزائر الدولية للقرآن الكريم التي تدعو فيها الجزائر المهرة من حفظة القرآن الكريم في العالم الإسلامي إلى التنافس في هذه الجائزة ستصل – حسب الوزير – خلال رمضان المقبل طبعتها الثامنة، كما تم إنشاء معهد القراءات بتوجيه رئيس الجمهورية حتى يتمكن أئمة مدرسون مختصون في القراءات، وقد تخرج منه حتى اليوم 127 إمام مدرس في القراءات .

مؤكدا أن الدولة الجزائرية سخرت إمكانات معتبرة في خدمة القرآن الكريم وأهله ومؤسساته، وخصوصا الزوايا والمدارس القرآنية العاملة استجابة إلى تطلعات المجتمع وتحقيقا لأماله وأهدافه خاصة وأن هذه المؤسسات تعتبر صمام آمان للحفاظ على مقومات الأمة وثوابتها، إذ تسهم مع مؤسسات مجتمع الشؤون الدينية الأخرى في الحفاظ على الدين واللغة العربية، وتربي طلبتها على الأخلاق الفاضلة والتمسك بحب الوطن وخدمته، ويستفاد من خرجيها في المعاهد الوطنية لتكوين الأئمة وتقف مع أفراد المجتمع في أفراحه وأقراحه وآلامه وأمانه وانتصاراته ونكباته، تشاركه سعادته وتضمد جراحه وتهتم بكل شؤونه، وهذا القدر من الخدمات وغيرها لا يخفى وجوده و لا أهميته عن كل منصف من أبناء الجزائر.

لا تهاون مع احترام الرموز الوطنية

عمار حد مسعود

حول سؤال السيد عمار حد مسعود المتعلق بالأئمة الذين لم يقفوا للنشيد الوطني، والإجراءات المتخذة الكفيلة لعدم تكرار ذلك؟ أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف أن فور وقوع الحداثة المذكورة عُرض الأئمة على المجلس العلمي المشكل من نظرائهم، حيث شرحوا خلفيات هذا التأخر والتي لم تكن في مجمعها نابعة عن عصيان أو عدم احترام رموز الدولة الجزائرية وقدموا أمام المجلس اعتذارهم عما بدر منهم، إذ تم تشويه صورة الإمام في نظر الملاحظين، وتصويرهم من طرف بعض الجهات بالمعادين للوطن. وقطعا للتأويل في موضوع حساس، فإن المجلس العلمي أحال هؤلاء الأئمة على لجنة متساوية الأعضاء التي كيفت الخطأ وأنزلت عليهم عقوبات حسب ما ينص عليه القانون، وتمثلت توصيات المجلس العلمي بمنعهم من اعتلاء المنبر ومخاطبة المصلين إلى أجل غير محدد .

موضحا أن العلاقة بين الإمام وموظفي المسجد من جهة وبين أعضاء اللجان الدينية هي علاقة تنظمها قوانين الجمهورية، وقد شرحت هذه العلاقة ضمن المناشير والتعليمات التي أصدرتها مباشرة بعد الحادثة لأسرة المساجد والتي أصدرناها مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بصفتها الجهة الرسمية التي تعتمد جمعيات المساجد.

منوها أن العلاقة التي تكرس الإمام مسؤولا أولا للمسجد وأعضاء الجمعية الدينية منسقين للجهد المحلي من أجل بناء المسجد أو توسيعه أو صيانته تقتضي ألا يتدخل أي طرف في شؤون الطرف الأخر، مؤكدا أن الوزارة تنتظر فرصة تقديم وزارة الداخلية والجماعات المحلية مشروع مراجعة قانون الجمعيات من أجل اقتراح تعديل يجعل العلاقة بين الجمعيات الدينية المسجدية وأئمة المسجد ومؤطريه على علاقة تحول دون خلافهما ودون تسرب الأفكار الغريبة للمسجد ودون تمكين أعضاء الجمعيات يحملون أفكار غريبة وتلوين المساجد بلون التدين الطائفي أو الحزبي .

أما بخصوص الأفكار السلفية المشوهة للتاريخ وللواقع فقد أكد الوزير أنها لم تعد تشكل تهديدا على المرجعية الوطنية بل انعزل روادها وحاملوها في أروقة الجامعة وفي بعض الطرقات حول المسجد، ذلك أن الجهد الوطني المنوه به والذي اندمجت فيه مؤسسات المجتمع المختلفة مكنتنا من تأمين المسجد فعليا من هذه الأفكار، وأصبح لدى أئمة المساجد حصانة ذاتية ضد الأفكار الهدامة بل أحد أهم معايير التوظيف في مهمة الإمامة هو معيار الالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية .

محمود زيدان

المسجد.. محور للنشاط الديني.. ومن بيوت الله يشع الخير

أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف السيد بوعبد الله غلام الله ردا عن سؤال السيد محمود زيدان حول التأطير بالمساجد ، أن الوزارة تقوم بالتاطير الكافي من حيث الكم والكيف وتحاول بكل الطرق التخفيف من العجز المسجل في بعض ولايات الوطن خصوصا في القرى والأرياف، فنسبة تأطير المساجد على المستوى الوطني بسلك الأئمة الموظفين رسميا قد بلغت 55 ٪ ، أما نسبة الباقية 45٪ من المساجد فنجدها مؤطرة كما يلي : 15 ٪ من المساجد مؤطرة بالقائمين بالإمامة وأغلبهم من الكفاءات المتعاقدة من مختلف القطاعات ممن تتوفر فيهم شروط الإمامة، و 20 ٪ من المساجد مؤطرة من معلمي القران الكريم وأعوان المساجد و10 ٪ من المساجد مؤطرة من متطوعي الكفاءات العلمية والدينية وخريجي الجامعات.

ومن خلال هذه المعطيات يتبين أن التغطية متوفرة لكل المساجد أي أن 70 ٪ من المساجد الوطنية مؤطرة بسلك الأئمة الموظفين 55 ٪ والأئمة القائمين بالإمامة 15 ٪ أما 30 ٪ من المساجد مؤطرة بأعوان دينيين ممن أعلنوا عن رغبتهم في عمادة المساجد رغم أنهم غير مكونين لهذا الغرض.

مؤكدا أن الوزارة تمكنت من تأطير كافة المساجد وتقلصت نسبة المتطوعين كثيرا مع الإشارة إلى أن الرخص لا تعطى إلا للملتزمين والذين تتوفر فيهم شروط الكفاءة والإمامة وحفظ القران الكريم.

أما بخصوص العجز الملاحظ في بعض المدن فيعود أساس إلى صعوبة توزيع الأئمة المتوفرين على المساجد بمعدل إمام لكل مسجد، لضمان تأطير المساجد من طرف موظفين من سلك الأئمة بسب المشاق التي يلاقونها في المساجد النائية خاصة التي لا تتوفر على السكنات الوظيفية، ومن جهة أخرى لقلة المناصب المالية التي تمنح للقطاع سنويا بمعدل 500 منصب مالي تخصص في غالبها لخريجي المعاهد الإسلامية لتكوين الإطارات الدينية التابعة للقطاع وهو عدد لا يمكن أن يغطي كل المساجد مقارنة بالتزايد في عدد المساجد الجديدة حيث نستلم 350 مسجد جديد كل سنة وبلوغ عدد المساجد العاملة الآن يتجاوز 15 ألف مسجد.

ومن بين صعوبات التوظيف في سلك الأئمة هو عدم إيجاد من تتوفر فيهم شروط المشاركة في مسابقة التوظيف ومن أهمها شهادة حفظ القرآن الكريم ومع ذلك فإن القطاع شهد تطورا سنويا في عدد المناصب الممنوحة وتأطير المساجد خلال المخطط الخماسي المنصرم فقد بلغ عدد المناصب الخاصة بالأئمة سنة 2005 (16,158) وسنة 2010 (19,158) بزيادة 300 منصب وارتفاع الأعداد الخاصة لعدد الأسلاك الخاصة من 23,522 إلى 26,639 أي بمعدل 3087 منصب.

وباعتبار مقاييس الخريطة المسجدية، فإن عدد المناصب المالية اللازمة لتأطير المساجد عبر المستوى الوطني بمختلف فئات أسلاك القطاع تفوق 50 ألف منصب فإن هذا العدد المقترح والمفتوحة في ميزانية تسيير الأسلاك سنة 2010 26,636 منصبا، فإن العجز المقدر الوطني يبلغ 45 ٪ من مختلف المناصب المالية الشاغرة. ولاستدراك هذا العجز أو على الأقل التخفيف وتحسين نوعية التأطير وترقية النشاط المسجدي حددت الوزارة أهداف وخططت لتحقيقها على المدى القريب والمتوسط ببرامج تنموية في إطار البرنامج الخماسي 2010 إلى 2014 نلخصها فيما يلي:

1– السعي لرفع عدد المناصب المالية الممنوحة للقطاع سنويا من 500 إلى 1000 منصب ،

2– توسيع 8 معاهد إسلامية لتكوين الإطارات الدينية العاملة حاليا ورفع بالتالي طاقات استيعابها، رفع عدد منتوج التكوين والتصنيف في هذه المعاهد إلى صنف ورتبة المؤسسات الوطنية لتحسين مردودها ومستوى التكوين فيها.

3– بناء 5 معاهد إسلامية وطنية جديدة ومدرسة وطنية عليا لتكوين الإطارات الدينية ذات المستوى العالي ابتداء من رتبة الإمام أستاذ أو ما يعادلها إلى مختلف الأسلاك والرتب العليا لتحسين مستوى التأطير وتوفير النوعية وبالتالي رفع عدد المؤطرين من المستوى العالي.

4– تمديد مدة التكوين من 2 إلى 3 سنوات.

5– بناء 15 مدرسة قرآنية نموذجية بنظام داخلي للتعليم القرآني وتدريس العلوم الشرعية خلال المخطط الخماسي 2010–2014 ، وبناء 15 مدرسة قرآنية أخرى خلال المخطط الخماسي الموالي، ومن أهداف هذه العملية هي توفير العدد الكافي من حفظة القرآن الكريم لتصبح هذه المدارس رافدا من روافد المعاهد الإسلامية.

6- تشجيع ودعم بناء أقسام قرآنية في كل المساجد التي تسمح مساحتها بذلك.

7- بناء 30 مسجد قطبا بمعدل واحد في كل ولاية خلال المخطط الخماسي 2010-2014.

8- يحتوي كل قطب على المرافق الضرورية التي يقام فيها النشاط الديني (قاعات الصلاة ، قاعات المحاضرات ، مكتبة ، ...إلخ) لتكون مركز إشعاع ومنبرا للتنافس النزيه في مختلف النشاطات العلمية والدينية والثقافية، وفيها تقام الاحتفالات الدينية الرسمية.

مؤكدا بأنه وبإنجاز هذه المشاريع يحقق القطاع قفزة نوعية في مجال التأطير والتعليم القرآني وترقية النشاط الديني وجعل المسجد محور نشاط يخدم المجتمع ويرقى به إلى التحضر والتماسك والتآزر والتحلي بالأخلاق الإسلامية وبحب الوطن.

أما مسجد الجزائر فيؤكد الوزير أنه متفائل بالخطوات التي قطعها لحد الآن خاصة وأنه مشروع كبير جدا تطلبت دراسته الأولية جهود كبيرة ووقت كبير مؤكدا في نفس السياق أن دفتر الشروط الخاص ببناء المسجد قد اطلعت عليه عدة مؤسسات من دول مختلفة وأن المؤسسة التي ستتولى بناء المسجد سنكون معها في راحة باعتبار أن دفتر الشروط قد تطرق لكل صغيرة وكبيرة، معتبرا بناء هذا المسجد سيكون رمزا قويا للدولة الجزائرية وللإسلام.

الأراضي المخصصة للاستثمار..
وضعيات احتكار الأراضي بدون استغلالها

عبد القادر قاسي

محمد بن مرادي

تساءل السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة عن مدى تقدم عملية استعادة قطع الأراضي غير المستغلة والمتواجدة على مستوى المناطق الصناعية لأجل إعادة تأهيلها واستغلالها من أجل ترقية الاستثمار. وخاصة تلك المتعلقة بالأراضي الصناعية بمنطقة البويرة والغير المستغلة ؟ وفي إجابته أكد وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار السيد محمد بن مرادي .أن الحكومة مدركة تمام الإدراك مدى الضغط الموجود على طلبات القطع الأرضية المخصصة للاستثمار وهي على علم بعدم استغلال بعض المستفيدين للقطاع على الأراضي التي أعطيت لهم، ولم ينطلقوا في تنفيذ مشاريعهم حتى يوم لعدة أسباب، لذا فقد أوجدت الحكومة منظومة قانونية، الهدف منها وضع حد لمثل هذه الوضعيات داخل المناطق الصناعية ، وبالتالي الزيادة من حجم العقار الموجه للاستثمار، وقد تمثلت هذه المنظومة القانونية والتشريعية والتنظيمية في صدور وتطبيق النصين التاليين :

1- الأمر رقم 08-4 المؤرخ في سبتمبر 2008 الذي حدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجه إلى انجاز مشاريع الاستثمار.

2- المرسوم التنفيذي 09-153 المؤرخ في 2 ماي 2009 ، الذي حدد شروط و كيفيات منح الامتياز على الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية العمومية الاقتصادية المستقلة مها أو غير المستقلة، والمحلة والأصول القائمة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

وقد تم بموجب النص الأخير الإجراءات القانونية بوضع نوع هذا العقار في السوق من طرف الوكالة الوطنية للوساطة وللضبط العقاري، وتطبيق هذا الإجراء على النحو التالي :

1 – إعداد جرد الأراضي المتوفرة من قبل الشركة بمساهمة الدولة التي تشرف على مراكز الدراسات وكذلك على المركز الوطني للدراسات والانجازات وهي مؤسسات عمومية اقتصادية، هي المالكة لهذه الأراضي وإرسال الجرد إلى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات. على أساس هذا الجرد يتم تصنيف هذه الأراضي غير المستغلة كأصول فائضة عن طريق لائحة لمجلس مساهمات الدولة باقتراح الوزير المكلف بالاستثمار، وهذا وفقا لأحكام المادة 7 من المرسوم المشار إليه من قبل.

2- بعد الجرد والتصنيف يتم دمج هذه الأراضي مرة أخرى ضمن الأملاك الخاصة بالدولة وتعرض وتمنح عن طريق الامتياز بالمزاد العلني من طرف الوكالة الوطنية للوساطة بالضبط في إطار ترقية الاستثمار.

وبعد تحليل هذا الجرد من طرف الوكالة الوطنية للوساطة بالتعاون مع المصالح المختصة لدى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمار، وتبين من خلال جرد الأراضي على مستوى المناطق الصناعية توفر 948 قطعة أرض ما يعادل 600 هكتار، موزعة على 25 منطقة صناعية ، بما فيها المنطقة الصناعية لبويرة.

أما فيما يخص المنطقة الصناعية بالبويرة حقا تين من خلال الجرد وجود 24 قطعة أرض متوفرة تقدر مساحتها الإجمالية حوالي 800 هكتار تدخل هذه الأراضي المتوفرة ضمن ملف شامل الذي تم دراسته مؤخرا على مجلس مساهمات الدولة بتاريخ 11 نوفمبر، حيث تصنيفها بالفائضة وذلك سيتم عرضها بامتياز لأصحاب المشاريع وفقا لدفتر شروط صارم للإجراءات القانونية المذكورة آنفا.

مؤكدا في الختام الوزير، أنه سيسهر شخصيا على متابعة هذا الملف والعمل على تنمية هذه الأراضي في أحسن الآجال في إطار ترقية الاستثمار وفق صيغة الامتياز لفائدة أصحاب المشاريع.

الأسئلة الشفوية

الخميس 06 جانفي 2011

لويزة شاشورة

محمد الطيب العسكري،

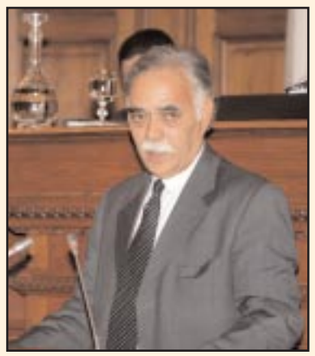

عبد القادر شنيني

في قطاع الصحة
زرع القرنية.. ووكالة التبرع بالأعضاء

من موقع العارف بالأمور باعتبارها طبيبة متخصصة تقدمت السيدة لويزة شاشوة بسؤال حول مستقبل عملية زرع القرنية في الجزائر في ظل إصابة 2000 شخص بهذا الداء سنويا واعتماد عمليات الزرع على استيراد القرنية الذي يكلف الدولة أموالا باهظة بالنظر إلى ثمن القرنية الواحدة الذي يقدر بحوالي 200,000دج.

السيد جمال ولد عباس، وزير الصحة وإصلاح المستشفيات أجاب بالقول أن دائرته الوزارية بصدد إنشاء وكالة وطنية للتبرع بالأعضاء ومنها القرنية وشكلت لجنة وطنية مكلفة بتعديل التشريعات حول هذه القضية وتتكون هذه اللجنة من مندوبين عن وزارة الصحة العدل الشؤون الدينية بهدف الإلمام بجميع جوانب عملية زرع الأعضاء لما تكتسيه من طابع حساس.

مرض السرطان .. أمام معضلة "التكفل"

السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة طرح جملة من التساؤلات حول واقع السياسة العامة للتكفل بعلاج مرضى السرطان في الجزائر في ظل نقص المراكز المختصة المقدرة بـ 7 مراكز و6 مراكز أخرى هي قيد الإنجاز في كل من عنابة، سطيف، سيدي بلعباس، تلمسان... وكذا في ظل نقص الأجهزة التي يقدر معدلها بجهاز لكل 6 ملايين نسمة؟

كما تساءل عن إمكانية استفادة الأطفال المصابين بالسرطان من مركز خاص بهم.

كما استفسر عضو مجلس الأمة عن واقع تأطير وتكوين مختصين في الرعاية الملطفة وعن إنشاء مراكز مختصة في العناية الملطفة في وقت تملك الجزائر مركزا وحيدا.

وعن إمكانية إنشاء صيدلية مركزية مختصة

جمال ولد عباس

داخل المراكز المعالجة للسرطان لوضع حد لمشكل ندرة الدواء.

وزير الصحة أكد أن قضية مرضى السرطان في الجزائر تعد من أولويات وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات ويعتبر أهم مشكل يطرحه علاج السرطان هو تقدم المريض للفحص والعلاج في المراحل الأخيرة للمرض. وعن التكفل بهذا المرض- أضاف وزير الصحة - بأنه من مجموع 13 مركزا جديدا في مخطط رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، 5 مراكز هي في طور الإنجاز وأخرى لم تنطلق بها الأشغال بعد.كما اعترف مسؤول القطاع بنقص الأجهزة المعالجة للسرطان مستدركا بأن الوزارة الوصية قررت تجنيد كل الإمكانات للوصول إلى المرضى في الولايات البعيدة وذلك عن طريق إنشاء مصالح لاستقبال المرضى في كل ولاية وكذا مراكز في المناطق البعيدة نوعا ما عن مقر الولايات كعين صالح،المنيعة أي ما يقدر بحوالي 60مصلحة تتكون من طبيب، أخصائي في الأشعة أخصائي في علم النفس وذلك بغرض توجيه المرضى وكذا تحديد المواعيد لهم كما تم وضع رقم مجاني تحت تصرفهم.

كما وقعت وزارة الصحة اتفاقية يسري مفعولها ابتداء من شهر جانفي الحالي مع شركة "طاسيلي أقرو" للطيران تقضي بوضع ثلاث طائرات طبية وكذا 5 مروحيات لنقل مرضى الحالات العاجلة ومرضى السرطان.

ولسد النقص الموجود في الأجهزة الصحية تقرر شراء 57 جهاز سنة 2012.

فيما يخص الأطفال المرضى بالسرطان صرح السيد جمال ولد عباس بوجود مشروع لإنشاء مستشفى وطني لأمراض الأطفال : سرطان الأطفال، سكري الأطفال، وقصر الكلى لدى الأطفال وفيما يتعلق بتكوين أعوان شبه الطبي أفاد الوزير بوجود اتفاقية لتكوين أعوان في تسيير أجهزة الأشعة في انتظار وصول الأجهزة التي قررت الدولة إقتناءها.

وعن مراكز العناية الملطفة أكد السيد ولد عباس بأنه قد تقرر إنشاء مركز لمعالجة الألم في مدينة بوزريعة في الآجال القريبة القادمة.

وأما عن قضية ندرة الأدوية أوضح مسؤول القطاع بأنه قد تم التكفل بهذا الموضوع منذ الصيف الماضي وبقرار من الوزير الأولى منحت وزارة المالية وزارة الصحة مبلغ 10ملايير دينار وتم بالفعل اقتناء هذه الأدوية التي دخلت المصالح المختصة ابتداء من الفاتح من رمضان الفارط

الطب الجواري .. هل هو جواري فعلا؟

طرح السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة تساؤلا حول تفكير الوزارة في إعادة النظر في سياسة الطب الجواري وذلك لإيجاد حلول لنقص وسائل العلاج الأساسية والوقائية؟

وزير الصحة من خلال إجابته عن التأخر الملحوظ في ما تقرر إنجازه من مشاريع صحية جوارية في المخطط الخماسي 2005–2009 أشار إلى أنه تقرر إنجاز 371 عيادة متعددة الخدمات في حين استلمت 154 عيادة مما إستلزم استدراك هذا التأخر خلال المخطط الخماسي المقبل. مع وضع مخطط لإنجاز 530 قاعة علاج جديدة وكذا 144 عيادة متعددة الخدمات.

وفيما يتعلق بالأحياء الجديدة، أكد وزير الصحة بأنه سيتم التنسيق مع المصالح المختصة لكراء المحلات الشاغرة الموجودة في العمارات لفتح عيادات تحتوي على كل التجهيزات والإسعافات الأولية.

وأضاف السيد الوزير بأن الوزارة تسعى لتحضير قانون جديد حول المنظومة الصحية يواكب التطورات السريعة وذلك بالتنسيق مع جميع الأخصائيين والفاعلين في هذا المجال مصرحا بأن هذا القانون سيتضمن على الأرجح حوالي 550 مادة.

قطاع العدالة:

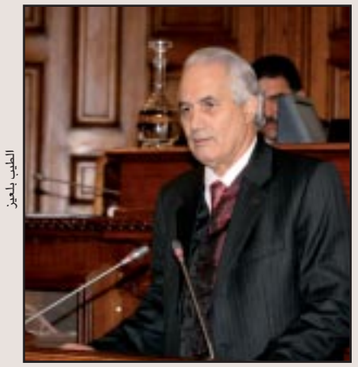
الطيب بلعيز

بوزيد لزهاري

تساءل السيد بوزيد لزهاري، عضو مجلس الأمة حول تداول بعض الأخبار عن إصدار القضاء الإداري لقرارات تقضي باسترجاع عقارات مملوكة من طرف مواطنين جزائريين ومشتراة من الدولة بموجب عقود مسجلة ومشهرة، لصالح أفراد وشركات فرنسية؟

فأجاب السيد الطيب بلعيز، وزير العدل حافظ الأختام بأن هذه القرارات والأحكام قد صدرت وبما أنها أحكام قابلة للاستئناف فقد تم الطعن فيها لترفض نهائيا جملة وتفصيلا في حين بقيت 7 قضايا منها أمام المحكمة العليا و8 أخرى أمام مجلس الدولة

كتابة التاريخ ..المهمة الوطنية

كمال بلخير

عبد الله بن التومي

محمد الشريف عباس

حول البرنامج المسطر من قبل وزارة المجاهدين لكتابة التاريخ، تساءل السيد كمال بلخير عضو مجلس الأمة، فأجاب السيد محمد الشريف عباس، وزير المجاهدين بأن الدستور الجزائري يقر الدور السيادي للدولة في كتابة التاريخ وتدريسه للأجيال.حيث وضعت مسألة كتابة التاريخ ضمن إلتزامات السلطة العمومية التي تعمل على ضمان الوفاء بها. وقد أفرد مخطط الحكومة في هذا الإطار حيزا هاما لتنفيذ برنامج السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية حول كتابة التاريخ مستندا إلى توجيهاته خلال جلسات الاستماع وذلك لوضع أسس مدرسة جزائرية لكتابة لتاريخ تكون جزائرية مبنى ومعنى لأن التاريخ حتى وإن كان علما قائما بذاته كما أضاف السيد شريف عباس إلا أنه ما يزال رهينة لبعض التجاذبات..

الرخصة .. قبل العرض أو النشر

أما السيد عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة فقد تساءل حول مدى تطبيق محتوى المادة 07 من القانون05–99 والمؤرخ في أفريل 1999والمتعلق بالمجاهد والشهيد والتي تنص على إخضاع إثبات النصوص والمؤلفات المكتوبة أو المصورة ذات الصلة بثورة التحرير الوطنية قبل عرضها أو نشرها لرخصة مسبقة من وزير المجاهدين؟

السيد محمد الشريف عباس أكد أن دائرته الوزارية تعمل في إطار السياسة الوطنية لحماية التراث الثقافي والتاريخي وعلى صون الذاكرة الوطنية ودعم كل مبادرة جادة لإبراز مآثر الثورة الوطنية حيث تم إنجاز قرص مضغوط تفاعلي متعدد الوسائط باللغة العربية واللغات الأجنبية الأخرى صدر في شكل موسوعة من حيث حجم المعلومات والمقاطع السمعية والبصرية التي يوفرها هذا القرص وتم توزيعه على المؤسسات التربوية بمختلف أطوارها. كما شرع في إنجاز سلسلة تحت عنوان أمجاد الجزائر وهي كتيبات تتناول حياة ورموز الثورة التحريرية بأساليب قصصية وفي هذا الإطار أيضا تم إنجاز عمل سينمائي ضخم تناول حياة الشهيد مصطفى بن بولعيد–أضاف السيد الشريف عباس، وزير المجاهدين.

الوعاء العقاري .. التجزئات .. عقود الملكية

نور الدين موسى

أجاب السيد نور الدين موسى، وزير السكن والعمران على ثلاث أسئلة طرحها أعضاء مجلس الأمة كان أولها سؤال السيد نور الدين ديب، حول عدم توفر الأوعية العقارية اللازمة لتحقيق المشاريع السكنية بجميع أنواعها.مضيفا أن المواطن أصبح يعاني اليوم من غلاء هذه السكنات بسبب الارتفاع الكبير لأسعار البناء ومستفسرا عن دور الوزارة الوصية في مراجعة واقع البناء الذي لايخدم المواطن حتى بعد تخفيض القروض البنكية؟

فرد السيد نور الدين موسى، وزير السكن والعمران بأنه من المبكر الحكم على عملية القروض الميسرة والقول بأنها لم تحقق أهدافها مع العلم أضاف المتحدث بان هذه العملية قد رافقتها إجراءات أخرى جد هامة تكمن في دعم المواطنين الذين لا يفوق دخلهم الشهري 6 مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون وكذا التخفيض من أسعار الأوعية العقارية الموجهة لإقامة المشاريع السكنية الترقوية المدعمة من طرف الدولة بنسبة 80٪ بالنسبة للمشاريع المتواجدة في الولايات الكبرى: الجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، 90٪ بالنسبة للولايات الأخرى و 95 ٪ بالنسبة لولايات الجنوب والهضاب العليا.

أما عن قضية نقص الأوعية العقارية فقد أكد وزير السكن والعمران بأنها مسألة تطرح فقط على مستوى المدن الكبرى.

وفيما يخص غلاء مواد البناء، أوضح مسؤول القطاع بأن الحكومة قد تدخلت بصرامة حتى تحقق استقرار هذه الأسعار.

أما السيد بن سعيدان شايب، فقد تساءل عن أسباب وقف بيع التجزئات الأرضية في ولاية الأغواط من قبل الوكالات العقارية لهذه الولاية وحول أسباب عدم مراعاة اختلاف المناطق والظروف المحيطة في تحديد أسعار الأراضي؟

وزير السكن والعمران تحدث عن الإطار التشريعي والتنظيمي لعملية بيع التجزئات العقارية للأراضي، موضحا أن هذه الأخيرة كانت تشرف عليها المجالس الشعبية البلدية بموجب الأمر رقم 74–26 المؤرخ في فيفري 1974 والمتعلق بالاحتياطات العقارية، لتتغير هذه الوضعية بصدور القانون90–25 المؤرخ في نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري وتمنح هذه الصلاحية للمؤسسات العقارية وتجدر الإشارة –أضاف السيد نور الدين موسى– بأن هذه الوكالات الولائية تشرف على إدارتها مجلس إدارة يترأسه الوالي وعلى الرغم من أن لوزارة السكن عضوية في هذه المجالس إلا أنها لا تملك أي صلاحية في النشاط الممارس من قبلها، كعمليات التجزئة مثلا.

تساءل السيد محمد الواد نيابة عن السيد بوزيد لزهاري عن عدم تمكن العديد من المواطنين من الحصول على عقود ملكية السكنات التي اقتنوها من دواوين الترقية والتسيير العقاري؟

فأجاب مسؤول القطاع بأن هذه الوضعية ترجع إلى عدة أسباب لعل أهمها هو عدم حيازة هذه المؤسسات العقارية على عقود ملكية الأوعية التي تمت عليها عملية البناء. أو عدم الحصول على رخص البناء أو شهادات المطابقة أو انعدام إعداد جداول وضعية التقسيم ولمعالجة هذه الوضعية . صدر القانون رقم08–15 في الـ20 من شهر جويلية2008 المحدد لقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها جاء خصيصا لتسوية وضعية البنايات التي تم انجازها في الماضي وَأعطيت تعليمات صارمة لكل هذه الدواوين التي حلت محل السكن العائلي للمباشرة في العمل بهذا القانون في المدة التي يحددها هذا النص.

نور الدين ديب

بن سعيدان شايب

محمد الواد

الجزائر- كوريا الجنوبية
البعد البرلماني للشراكة الإستراتيجية

بدعوة من رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح قام وفد برلماني من الجمعية الوطنية لكوريا الجنوبية بزيارة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 9 إلى 12 جانفي 2011 .

وقد أجرى وفد مجلس الأمة برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس والوفد البرلماني الكوري برئاسة السيد بارك هاي تاي ، رئيس الجمعية الوطنية الكورية يوم الإثنين 10 جانفي 2011 بمقر مجلس الأمة محادثات تطرق خلالها الجانبان للتعاون الثنائي وضرورة ترقيته في إطار الشراكة الإستراتيجية التي تربط البلدين كما استعرضا الإمكانيات والفرص المتوفرة في المجال الاقتصادي والتكنولوجي وحرصهما على ترجمة مضمون الشراكة الإستراتيجية في الميدان ولمصلحة البلدين. كما تم تبادل وجهات النظر حول القضايا الجهوية و الدولية ذات الاهتمام المشترك.

يذكر أن السيد عبد القادر بن صالح كان قد قام بزيارة لكوريا خلال الفترة الممتدة من27 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2008.

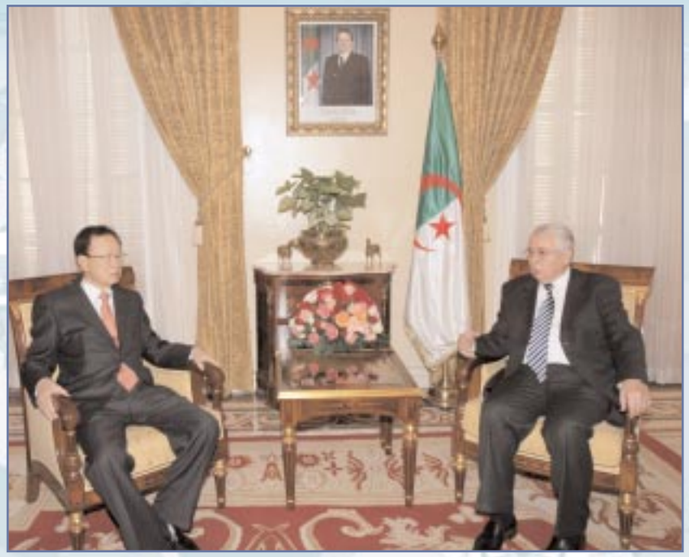

رئيس المجلس الوطني لجمهورية كوريا استقبل من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم 10 يناير 2011. بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

الجمعية البرلمانية الأورو- متوسطية سابقا
لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان

شارك السيدان عضوا مجلس الأمة محند أكلي بن يوسف وإبراهيم بوتخيل ، في اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (الجمعية البرلمانية الأورو- متوسطية سابقا) ، وذلك يوم 27 جانفي 2011 بمقر البرلمان الأوروبي ببروكسل (بلجيكا).

وقد تدارس المشاركون خلال الاجتماع عدة مواضيع تتعلق بالأوضاع في المنطقة المتوسطية ومنها :

– المخاطر الأمنية المشتركة في حوض البحر الأبيض المتوسط وسبل تعزيز التعاون تحت رعاية الاتحاد من أجل المتوسط.

– تبادل الآراء حول تنامي العنف ضد الطوائف الدينية في الشرق الأوسط ، وكذا اللاتسامح الديني الموجه سياسيا.

لجنة ترقية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية

أما عضو مجلس الأمة السيد عبد الكريم قريشي فقد شارك في اجتماع لجنة ترقية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية والثقافية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (الجمعية البرلمانية الأورو– متوسطية سابقا) وذلك يوم 31 جانفي 2011 ببرلشونة (البرتغال).

ناقش المشاركون المواضيع التالية :
– الهجرة والاندماج : حوار بين الأجيال الشابة من أجل تطوير ثقافة السلم ،
– الحوار بين الثقافات والأديان : نحو ميثاق متوسطي للقيم ،
– الإرث المتوسطي : المحافظة على المناطق الأثرية.

الدورة السابعة عشر لمؤتمر الإتحاد البرلماني العربي

شارك السيدان إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، ومحمد ملاح الصالح، عضو مجلس الأمة ، ضمن وفد مشترك بين غرفتي البرلمان ترأسه السيد عبد العزيز زياري، رئيس مجلس الشعبي الوطني في أشغال الدورة السابعة عشر لمؤتمر الإتحاد البرلماني العربي المنعقدة خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 8 فيفري 2011 بالعاصمة القطرية "الدوحة".

وقد ناقش المشاركون جدول أعمال المؤتمر والمتمثل في :

– تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ودورها في عملية التنمية المستدامة في الوطن العربي

– النشاط الدولي والإقليمي للإتحاد البرلماني العربي

– خطة عمل الإتحاد البرلماني العربي لعام 2011.

للتذكير فإن السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج كان قد شارك قبل ذلك يوم الأحد 6 فيفري 2011 في أشغال الدورة الثامنة للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي تحضيرا للدورة السابعة عشر للإتحاد البرلماني الدولي.

ترقية دور المرأة في المنطقة المتوسطية

من جهتها شاركت السيدة ليلي الطيب، رئيسة لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، في المائدة المستديرة الخاصة بموضوع "ترقية دور المرأة في المنطقة المتوسطية : إدماجها في الحياة الاقتصادية كأحسن وسيلة للولوج لمراكز القرار" والمنظمة من طرف مجموعة التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين بالبرلمان الأوروبي، وذلك يوم الأربعاء 09 فيفري 2011 بمقر البرلمان الأوروبي ببروكسل (بلجيكا).

وقد تناول المشاركون بالدراسة المواضيع التالية :
– المرأة في الاقتصاد والمؤسسة ،
– المرأة في ميداني التكنولوجيا وعالم التربية ،
– المبادرات ، البرامج ووسائل التمويل.

أشغال الدورة الغير العادية للجنة التنسيق للنساء البرلمانيات

باعتبارها نائب رئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي، شاركت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة، في أشغال الدورة الغير العادية للجنة التنسيق للنساء البرلمانيات يومي 15 و 16 فيفري 2011, وكذا الدورة الغير العادية للجنة التنفيذية من 17 إلى 19 فيفري 2011 وذلك بمقر الإتحاد البرلماني الدولي بجنيف (سويسرا).

وقد ناقشت الدورة الغير العادية للجنة التنسيق للنساء البرلمانيات عدة مواضيع منها:

– أعمال الإتحاد البرلماني الدولي فيما يخص قضايا النوع
– المساهمات المتعلقة بتطوير إستراتيجية عمل الإتحاد البرلماني الدولي
– التحضيرات الخاصة بالاجتماع 16 لذات اللجنة
– الاجتماعات القادمة الخاصة بمواضيع النوع.

كما قام أعضاء اللجنة التنفيذية للإتحاد بدراسة مشروع إستراتيجية الإتحاد البرلماني الدولي للفترة (2010–2015) والمصادقة عليه، وكذا دراسة مشروع برنامج وميزانية الإتحاد للعام 2012.

اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية

شارك السيدان خضرة براهمة جلول، بوزيدي عمار عضوا مجلس الأمة وعضوا لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية في اجتماع اللجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط المنعقدة بلوكسمبورغ يومي 17 و18 فيفري 2011.

وقد ناقش المشاركون المواضيع التالية :
التمويل الإسلامي في العالم : القواعد والتجارب
آفاق بن أورومتوسطي
الشراكة الأورومتوسطية : من التجارة إلى النمو
مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط: التقييم والتخطيط للمستقبل
شبكة النقل الأورومتوسطي.

الاجتماع السنوي العاشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شارك وفد من البرلمان الجزائري (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في أشغال الاجتماع السنوي العاشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 25 فيفري 2011 بالعاصمة النمساوية (فيينا).

تكون الوفد من السادة :
– عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس الوفد
– أحمد صالح لطيفي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني
– رضوان أحمد سعيد، عضو مجلس الأمة
– محمد بلعطار، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
إضافة للمواضيع التي تدارسها المشاركون في اللجان الثلاث للجمعية تحضيرا للدورة السنوية التي ستنعقد في شهر جويلية 2011, ناقشوا المشاركون موضوعي:
– الهجرة: الإدماج والحوار بين مختلف الأعراق داخل فضاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
– الأوضاع الحالية في العالم العربي.

المؤتمر الخامس والاجتماع السادس لمجلس رابطة مجالس الشيوخ الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة:

– زحالي عبد القادر، نائب رئيس مجلس الأمة ورئيس الوفد

– رقيق عبد القادر، عضو مجلس الأمة

– درامشيني بوعلام، عضو مجلس الأمة

في اجتماعات المؤتمر الخامس والاجتماع السادس لمجلس رابطة مجالس الشيوخ الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي المنعقد يومي 25 و 26 فيفري 2011 بالعاصمة الغابونية " ليبروفيلس .

وقد تدارس برلمانيو الرابطة في اجتماعات المؤتمر والمجلس مسائل تنظيمية تخص أساس مراجعة القوانين الأساسية والداخلية وكذلك تعيين أمين عام جديد وأمينين عامين مساعدين.

اجتماعات المجموعة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط

شارك السيد عقبي عبد الغني، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة في اجتماعات " المجموعة الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط" التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي وذلك يوما 1 و 2 مارس 2011 بالعاصمة اليونانية " أثيناس .

وقد تناول المشاركون مواضيع الأحداث الحالية في المنطقة المتوسطية وعلاقتها بالوضع الاقتصادي المهتز وتداعياتها على الأمن في الحوض المتوسطي.

الجمعية البرلمانية من أجل المتوسط

شارك وفد عن مجلس الأمة يتكون من السادة
عبد الله بن تومي، نائب رئيس مجلس الأمة.
محند أكلي بن يونس، عضو مجلس الأمة.
خضرة براهمة جلول عضو مجلس الأمة.
عبر الكريم قرشي، عضو مجلس الأمة.
ابراهيم بوتخيل،عضو مجلس الأمة.
بصفتهم أعضاء الجمعية البرلمانية من أجل المتوسط، في أشغال الدورة السابعة للجمعية التي انعقدت يومي 03 و 04 مارس 2011 ، بالعصمة الإيطالية، روما.
للعلم تضمن برنامج عمل الدورة النقاط التالية:
– اجتماع اللجان الخمسة للجمعية.
– سياسات الهجرة والإندماج.
– سياسات حماية البيئة في المتوسط.
– آليات تمويل المشاريع بمنطقة المتوسط.
واختتمت أشغال الدورة بالمصادقة على مجموعات توصيات اللجان، كما تم انتخاب رئيس جديد للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط للفترة من مارس 1102 إلى مارس 2102 .

استقبالات الرئيس

رئيس المجلس يستمع إلى:

عرض حول نشاطات الاتحاد البرلماني العربي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الاثنين 24 جانفي 2011, بمقر المجلس، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوش.

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي قدّم عرضا عن سير هياكل الاتحاد ونشاطاته وذلك على المستوى العربي والإقليمي والدولي.

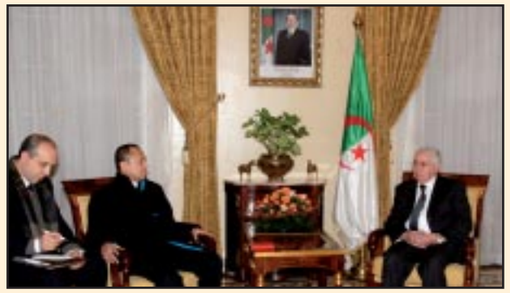

ويستقبل الوزير الماليزي للشؤون القانونية والبرلمانية السيد داتو سري محمد نزري بن عبد العزيز

.. اللقاء كان فرصة تم التطرق فيها إلى العلاقات الجزائرية الماليزية وسبل تدعيمها ورفعها إلى مستوى طموح الشعبين وذلك بتكثيف التعاون والتشاور خاصة في المجال البرلماني بتنسيق المواقف في الهيئات البرلمانية الدولية والإقليمية.

..وسفير فلسطين يؤدي له زيارة مجاملة

أدى السيد حسين عبد الخالق، سفير فلسطين بالجزائر يوم الإثنين 07 فيفري 2011 زيارة مجاملة لرئيس مجلس الأمة، تم خلالها استعراض الأوضاع في الأراضي المحتلة وما تمارسه إسرائيل من تعنّت وتطاول عبر توسيع المستوطنات ومصادرة الأرض .. و تناول اللقاء جوانب من مستجدات الساحة الفلسطينية و الأوضاع الراهنة في المنطقة العربية بتفاعلاتها الإقليمية والدولية.. كما تم التأكيد على ضرورة تقوية الموقف الفلسطيني بأولوية وحدة الصف والتمسك بالحقوق المشروعة التي تقرها المواثيق الدولية.

استقبالات نواب الرئيس

رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب السوري

استقبل السيد عبد الرزاق بوحارة ، نائب رئيس مجلس الأمة ، يوم الخميس 27 جانفي 2011 ، بمقر المجلس ، رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب السوري السيد سليمان حداد.

اللقاء كان فرصة لاستعراض العلاقات الجزائرية السورية خاصة في المجال البرلماني.

رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشعب السوري التقى أيضا بمقر مجلس الأمة بالسيد إبراهيم بولحية ، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون بمجلس الأمة

أعضاء من المجلس في قسنطينة ..

المصالح الخدماتية ..واجهة الإدارة

في إطار الخرجات الإستطلاعية التي تقوم بها دوريا لجان مجلس الأمة وذلك للوقوف أمام المشاكل والعراقيل التي تعاني منها الولايات، والاستماع لانشغالات المحليين والمجتمع المدني وإيصالها إلى السلطات المعنية . قامت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بزيارة ميدانية لولاية قسنطينة خلال الفترة الممتدة من 3 إلى 6 من شهر جانفي 2011.

وقد تكون الوفد من السادة:
لزهر مختاري، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان، رئيسا للوفد
عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة
شعيب بن سعيدان، عضو مجلس الأمة

الثقة مرهونة بالصدق والفعالية

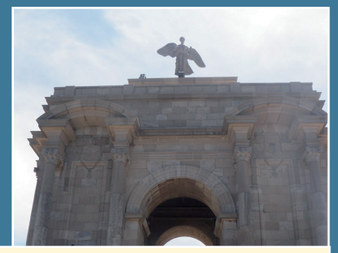

وكان الهدف من الزيارة هو التقرب من المواطن والوقوف على المشاكل التي يعانيها يوميا، ومدى تطبيق الإصلاحات في بعض القطاعات خاصة ما تعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين بما يتعلق بعمليات إيداع ملفات جوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية البيومتريين من جهة والوقف على عمل الجمارك بالولاية في ظل محاربة الفساد.

زيارة لمقر الولاية

استقبل الوفد من طرف الوالي الذي استعرض إجراءات وطرق عمل مصالحه الإدارية خاصة مصالح الحالة المدنية، كاستخراج شهادات الميلاد الأصلية وشهادات الميلاد رقم 12-S الخاصة باستخراج بطاقة التعريف والوطنية وجواز السفر البيومتري (البلديات بالنسبة لشهادات الميلاد الأصلية والخاصة وجوازات السفر وبطاقات التعريف الوطنية بالنسبة للدوائر) مؤكدا أن هاتين المصلحتين تعملان بفضل موظفين وظفوا في إطار الشبكة الاجتماعية، ويقوم بتأطيرهم موظفون من قدامى موظفي الحالة المدنية الذين ينتمون إلى الشبكة الاجتماعية ولا يتقاضون سوى 3000 دج شهريا، مشيرا إلى أن أقدمية الكثير منهم تعود إلى 15 سنة خدمة، حيث وصل بعضهم إلى سن التقاعد ولم يدمجوا بعد، موضحا بأنه باتصال مع الوصاية والوظيف العمومي لحل مشكل هؤلاء وإدماجهم نهائيا.

كما أوضح الوالي أنه نظرا للضغط الذي عرفته مصالح الحالة المدنية مع إجراءات الوثائق البيومترية، قام بتقسيم مصالح الحالة المدنية إلى تسع مقاطعات ما خفف بشكل واضح الضغط الذي عرفته مصالحه في بداية العملية، وسمح للمواطنين من استخراج وثائقهم المختلفة في أوقات قياسية.

زيارة الحي الإداري "داكسي" لمصلحتي بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين :

زار الوفد الحي الإداري "داكسي" الذي يضم وبشكل مؤقت مصالح الحالة المدنية لدائرة قسنطينة (مصلحتي بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين) حيث تفقدوا سير العملية، حيث أكد رئيس مصلحة الحالة المدنية أنه تم استخراج 170 وثيقة يوميا لحد الساعة (100 بطاقة تعريف و70 جواز سفر) من بين 13251 ملف أودع لدى مصالحه، ويرجع سبب التأخر في استخراج باقي العدد، إلى كون مصلحته لا تحوز إلا جهازا واحدا فقط لالتقاط الصور البيومترية وأخذ البصمات لطالبي الوثائق المذكورة آنفا ، ووتيرة عمل المصلحة تقوم على مدى قدرة وطاقة عمل هذا الجهاز حيث لا تفوق مدة تشغيله وعمله يوميا خمس ساعات. ما يتسبب في تأخر عملية استخراج الوثائق البيومترية، والتي لم تتعدى وإلى غاية جانفي 2011 : 6425 جواز سفر و 5000 بطاقة تعريف وطنية، حيث أن مواعيد التصوير وأخذ البصمات قد تصل إلى ثلاثة أشهر على لائحة الانتظار، إلى جانب صغر مساحة المصلحة المخصصة لهذه العملية.

مصلحة الحالة المدنية ببلدية قسنطينة

بعد زيارة الوفد لمختلف مكاتب مصلحة الحالة المدنية ببلدية قسنطينة لاحظوا مايلي:

حسن سير العمل بها خاصة ما تعلق باستخراج شهادات الميلاد الكاملة أو الخاصة وتصحيح الخطأ وتسليمها لأصحابها في أوقات قياسية نظرا لاستعمال الإعلام الآلي في عمليات البحث عن الوثائق .

سجلات القيد مرتبة ومنظمة بشكل لائق ومؤشرة من قبل وكيل الجمهورية، ما ينم عن عمل جيد ومنهجي.

وبالرغم من سير الحسن للمصلحة فإنها تعاني من عدة مشاكل أهمها:

– أغلب الموظفين من الشبكة الاجتماعية لا تتعدى رواتبهم 3000 دج شهريا بالإضافة إلى مشكل الإدماج .

– تراكم وثائق هوية المواطنين حيث وصل عدد هذه الوثائق إلى 18000 شهادة حالة مدنية، خاصة وأن البعض منها موجود في المصلحة منذ ما يقارب السنتين.

زيارة المديرية الجهوية للجمارك

قدم السيد نورالدين العايب، المدير الجهوي للجمارك عرضا للوفد عن عمل الجمارك في المنطقة، حيث أكد أن المهربين شغلهم الشاغل هو إيجاد ثغرات يمكنهم من خلالها الوصول إلى أهدافهم وعن أهم ما قامت به الجمارك في المدة الأخيرة :

التصدي لـ 11 عملية تهريب وتبيض الأموال أو تجارة غير شرعية للعملة الصعبة في التسع الأشهر الأخيرة .

تقديم 24 قضية لبضاعة مقلدة آتية من آسيا أمام العدالة مع تجميدها بميناء سكيكدة.

التدقيق في قطع الغيار والأدوية المستوردة .

مطالبا بـ :

ضرورة تجهيز ميناء سكيكدة بجهاز السكانير

استحداث فرق بحث ومراقبة للسلع على مستوى بعض المناطق الحساسة والمعروفة بتواجد سلع مقلدة منها منطقة تاجننت، بريكة، أولاد جلال.

تخصيص مساكن وظيفية للإطارات وموظفي الجمارك بعيدة عن العامة لتخفيف من الضغوطات والتهديدات الخارجية.

مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بوصوف

إستقبل وفد مجلس الأمة خلال زيارته لمؤسسة إعادة التربية والتأهيل بوصوف، من قبل السيد النائب ومساعدية ومدير المؤسسة العقابية الذي استعرض هذا الأخير الإجراءات والطرق التي يتم التعامل بها مع النزلاء، في ظل الإصلاحات الجديدة خاصة منهم الذين تحصلوا على شهادات في الفترة التي كانوا متواجدين بها بالمؤسسة.

مؤكدا أن النزلاء وعددهم هو 1690 نزيل وبتشجيع من مصالحه وكذا خلية الإصغاء عرفت إقبالا للتسجيل في مختلف مستويات التعليم والتكوين وتتمثل في:

الابتدائي 40 قبول من بين 116 مسجل للعام الدراسي 2009/2010 بنسبة 34,48 ٪

المتوسط 144 مقبول في شهادة التعليم المتوسط من 164 مسجل لـ 2009 / 2010 بنسبة 82,76 ٪

الثانوي 42 ناجح في البكالوريا من بين 88 مسجل للعام الدراسي 2009 / 2010 بنسبة 47,73 ٪

سنة أولى جامعي 3 مقبولين من بين 3 مسجلين للعام الدراسي 2009 /2010 بنسبة 100٪

التكوين المهني (مختلف الورشات) 693 مقبول من بين 834 مسجل بنسبة 89,99 ٪

خلال زيارتهم للمؤسسة العقابية توقف الوفد عند مختلف مصالحها :

المصلحة الطبية مجهزة بجهاز أشعة بإضافة إلى عيادة لطب الأسنان ومخبر تحاليل، يديرها 11 طبيبا عاما، 6 أطباء أسنان، 9 أطباء نفسانيين. يساعدهم في تأدية عملهم فريق شبه طبي متكون من ممرضين وتقنيين في الصحة. أما بالنسبة للمرضى النزلاء والتي تستدعي حالاتهم الصحية إمكانات كبيرة فيحولون إلى المستشفى الجامعي لقسنطينة.

أما الجانب التثقيفي والترفيهي، فإن إدارة المؤسسة العقابية لم تغفله حيث جهزت قاعة كبيرة وحولتها إلى مكتبة تسع لـ 10440 نسخة لـ 3199 عنوان ، حيث يسمح هذا الفضاء للنزلاء إما للمطالعة أو البحث أو القيام بالواجبات الدراسية للمتمدرسين.

بالنسبة للرياضة فإدارة المؤسسة خصصت قاعة لألعاب القوى وملعب لكرة القدم .

أما الإطعام فيقدم في قاعة واسعة ونظيفة، يقوم على مراقبته أطباء يعملون على أن يكون للمؤسسة العقابية بوصوف مخبزة خاصة بها تنتج ما يقارب 4000 وحدة خبز يوميا.

في نهاية الزيارة ثمن رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان السيد لزهر مختاري على النقاط الإيجابية خاصة ما تعلق بمصالح الجماعات المحلية وكذا مؤسسة إعادة التربية والتأهيل "بوصوف" مشجعا القائمين على هذه المصالح المضي قدما نحو الأحسن.

أعضاء من المجلس.. إلى ولاية سعيدة

يقوم وفد عن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان برئاسة السيد لزهر مختاري، رئيس اللجنة وعضوية السادة:

الطيب بوساليع، عضو اللجنة، -محمد فخار، عضو اللجنة - الشايب بن سعيدان، عضو اللجنة - عبد الوكيل بن الشاوي، عضو اللجنة

بزيارة إلى ولاية سعيدة في الفترة من 28 إلى 30 مارس 2011 وذلك بهدف الإطلاع على:

كيفية تسليم الوثائق الإدارية من طرف المصالح المحلية فيما يتعلق بجواز السفر والبطاقة الرمادية، ومدى محاربة البيروقراطية

الوقوف على ظروف عمل مؤسسة إعادة التربية والتأهيل وظروف المحبوسن.

المخدرات وآثارها الاقتصادية والإجتماعية

استمرارا للنشاطات الفكرية والثقافية نظم مجلس الأمة يوم 26 ديسمبر 2010 ، ندوة حول "المخدرات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية"، بالتنسيق والتعاون مع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، جمعت برلمانيين وخبراء وباحثين وممثلين عن هيئات وقطاعات معنية بظاهرة انتشار المخدرات.

فترة المراهقة.. أو اللحظة الحساسة

من خلال شريط وثائقي، أكد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، السيد عبد المالك السايح، أن بداية تناول المخدرات تبدأ بنسبة ستة وتسعون بالمائة بالسجائر. وأن خمس وثمانين من المدمنين أعمارهم تقل عن خمس وثلاثين سنة. وغالبا ما يكون أول اتصال بالمخدرات بإيعاز من الأصدقاء والخلان في فترة المراهقة.

واستهل السيد عبد المالك السايح عرضه بربط ظاهرة المخدرات في الجزائر بما يحدث في الدول المجاورة، والدول الأوربية، وعصابات الكوكايين في دول الساحل الإفريقي، وارتباطها بعناصر القاعدة، وذلك باعتبار الجزائر جزء من هذا العالم.

مضيفا، في نفس السياق، أن ظاهرة المخدرات ظاهرة عالمية تخص جل الدول ويوجد أكثر من مائتين مليون مدمن منهم أربع وثلاثين مليون مدمن في إفريقيا.

وأعلن المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها ان التحقيق الوطني الوبائي الأخير حول المخدرات أثبت أن ما بين مائتان وخمسون وثلاث مائة ألف شاب وشابة تتراوح أعمارهم ما بين اثنتا عشرة، وخمس وثلاثين سنة يستهلكون المخدرات.

وكشف ذات المتدخل أن نسبة الاستهلاك في المحيط الشباني قد بلغت خمسة بالمائة بالنسبة للفتيات، وخمس وتسعون بالمائة لدى الذكور، مشيرا أن الظاهرة التي تفشت بالمدن والأرياف أصبحت تمس حتى مناطق الجنوب.

..من معبر إلى مستهلك

ابرز السيد عبد المالك السايح أن الجزائر تحولت من بلد كان يعد مركز لعبور المخدرات إلى بلد مستهلك وحتى منتج لها. محذرا من الانعكاسات السلبية لهاته الآفة التي تساهم في ارتفاع نسبة الجرائم، وخاصة ما تعلق منها بالسرقة والعنف وارتكاب الفاحشة، فضلا عن تسببها في ارتفاع عدد حوادث المرور وحوادث العمل. ودعا إلى تدعيم العمليات التحسيسية تجاه الشباب حول خطورة انتشار المخدرات وآثارها المدمرة على حياة الإنسان، عن طريق إشراك كل الفاعلين المعنيين بالمكافحة والوقاية والعلاج. مشيرا إلى سعي الدولة من أجل توفير الوسائل الضرورية قصد تحقيق الأهداف المسطرة في الإستراتيجية الوطنية المجسدة في المخطط التوجيهي الوطني الأول وتقييمه، والانطلاق في المخطط الثاني.

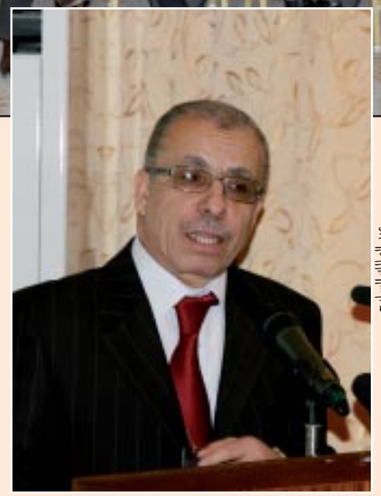

عبد المالك السايح

شبكات المخدرات.. والجماعات الإرهابية

وفي ذات السياق أكد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها أنه تم من جانفي 2010 حجز كمية مقدرة بـ 26,5 طن من القنب الهندي، في حين بلغت الكمية المحجوزة سنة 2009 أزيد من 74 طنا، وهو الانخفاض الذي أرجعه، ذات المتدخل، إلى تشديد الرقابة من طرف المصالح المختصة في مكافحة هذه الآفة، مضيفا أن القنب الهندي هو النوع الأكثر استهلاكا في الجزائر.

وكشف المدير العام أن هناك ارتباطا وثيقا بين شبكات المخدرات والجماعات الإرهابية، وأن البارونات الكولومبية والفنزويلية ترسل أطنانا من المخدرات إلى الصحراء المالية والموريتانية والتي تحظى بحماية من التنظيم المسمى بالقاعدة في المغرب الإسلامي مقابل اقتطاع عشرة بالمائة من عائداتها.

وأكد السيد السايح أن تكلفة تمرير المخدرات عبر الجزائر أقل بكثير من الدول الأخرى، وأن نقص رادارات الرصد والمراقبة في الحدود الدولية بالمغرب العربي، ساهم بشكل كبير في ترويج المخدرات بكل أنواعها، حيث تتلقى الجماعات الإرهابية نسبة عشرة بالمائة عن كل صفقة والتي تقدر قيمتها بأكثر من مليون وأربعة آلاف أورو عن كل عملية مقابل حمايتها.

وأشار السيد السايح إلى أن تهريب المخدرات يعرف أبعادا خطيرة ستكون نتائجها وخيمة على الجزائر بحكم عدة عوامل، منها أن الجزائر تعد نقطة عبور في إفريقيا لتهريب الكوكايين نحو أوربا ودول الساحل عبر الطائرات المجهزة بنظام حديث لتحديد المواقع تحط في الصحراء الموريتانية والمالية، بالإضافة إلى أن أوربا أحكمت السيطرة على حدودها، مما جعل بارونات المغرب يلجأون شيئا فشيئا إلى الاتجار بالكوكايين وتحويله من الساحل نحو أوربا مباشرة عبر الساحل الجزائري.

وأضاف ذات المتحدث، في هذا الصدد، أنه يتم تسويق القنب المغربي إلى الجزائر بحكم أن بعض الدول الأوربية التي كانت تستهلكه أصبحت منتجة له، والأكثر من ذلك خطرا فإن الجزائر تواجه خطر التحول من الاستهلاك إلى خطر الإنتاج. وقال السايح أن ثمن الطن الواحد من الكوكايين يتراوح بين 12 ألف و 14 ألف دولار على الحدود بين الجزائر والمالي حاليا وهو مؤشر مخيف، وينبئ بنتائج أكثر خطورة، إذ يمكن أن يصبح سعر السجارة المحشوة بالمخدرات أقل من السجارة العادية.

وفي هذا الصدد، حذر المتحدث من ارتفاع عدد مستهلكي المخدرات ببلادنا، مما يستدعي تدعيم العمليات التحسيسية تجاه الشباب حول خطورة المخدرات وآثارها السلبية على حياة الإنسان بإشراك كل الفاعلين المعنيين بالمكافحة والعلاج والوقاية.

مشروع برنامج لمكافحة المخدرات.. طور الإنجاز

وأعلن السيد السايح أن مشروع استراتيجية وطنية حول مكافحة المخدرات بالجزائر هو في طور الانجاز وستكون هذه الاستراتيجية بمثابة ورقة طريق للحد من الظاهرة وتكون في متناول مختلف القطاعات والدوائر الوزارية والهيئات والفاعلين في مجال المكافحة والوقاية علاوة على المراكز الاستشفائية للعلاج ونزع التسمم لفائدة المرضى المدمنين التي يجري انجازها على المستوى الوطني.

تبييض الأموال.. ومظاهره المكشوفة

قال الأستاذ الجامعي محي الدين شبيرة، أن تبييض الأموال يتم في الجزائر عن طريق شراء العقارات، الأمر الذي يفسر الارتفاع المتتالي المسجل في سوق العقار في الجزائر.

وأشار الأستاذ شبيرة إلى أن الإحصائيات الأخيرة كشفت عن وجود أكثر من 200 ألف هيكل فيلات على مستوى التراب الوطني عرف الكثير منها تغيير ملاكها والبحث المستمر للمجرمين لإيجاد طرق تبييض الأموال.

محي الدين شبيرة

وذكر المحاضر إلى أن ما يؤكد هذه العلاقة بين تبييض أموال المخدرات وعدد من الملاك الجدد للعقارات أن الدرك الوطني استطاع في السنوات الأخيرة أن يحقق في عدة قضايا تخص تبييض الأموال في مجال العقار، وحجز العديد من الفيلات التي تم شراؤها بأحياء راقية بالعاصمة إلى جانب العشرات من السيارات الرباعية الدفع واليخوت.

وأضاف الأستاذ أن العقار ليس لوحده سبيل المجرمين لتبييض الأموال، بل هناك عمليات الاستيراد والتصدير والقروض المستندية، إلى

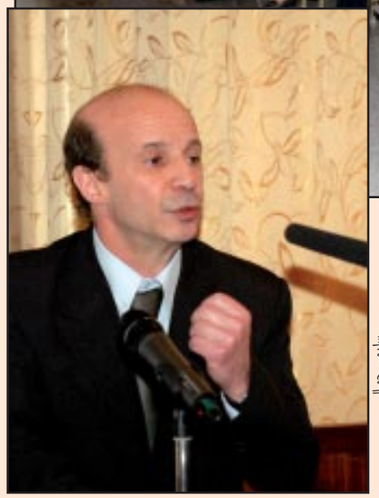

سليمي جمال

جانب اقتناء سلع فخمة والإنفاق على المجوهرات.

في الشأن ذاته، ربط المتحدث المخدرات والعشرات من القضايا الإجرامية التي تمت تعريتها خلال السنوات الأخيرة من بينها بنك الخليفة والبنك العربي الصناعي والتجاري والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، إضافة إلى قضايا التهريب المباشر داخل الحقائب وتورط مستخدمي الطيران أو شفط وتهريب الأموال عبر شركات وهمية أنشئت لغرض تبييض الأموال.

هذا وختم المحاضر قوله بأن أحد أهم العوامل في تسهيل عملية تبييض الأموال المخدرات هو النظام المصرفي الحالي وعدم تعامل الجزائريين بالصكوك البريدية، مشيرا إلى ما يمكن أن يأتي به قرار تسقيف التعامل بالنقد في 500 ألف دينار فقط، مشيرا إلى أن عملية إجبار التعامل بالصك البريدي الأولى في سنة 2006 أجهضت.

مكافحة المخدرات في خطة عمل قطاع الصحة

تدخل الدكتور سليمي جمال للحديث عن الآثار السلبية للمخدرات على صحة المستهلك، والتدابير الوقائية والعلاجية لظاهرة المخدرات المتخذة من قبل وزارة الصحة، مع شرح للمحاور الكبرى لإستراتيجية تطبيق مخطط مكافحة المخدرات على مستوى القطاع الصحي.

فقال إن تطبيق مخطط مكافحة المخدرات على مستوى القطاع الصحي يرتكز على خمس خطط عمل أساسية تتمثل الأولى في مراقبة ظاهرة المخدرات، والثانية في الوقاية، والثالثة في ضمان المتابعة الطبية للمدمنين، والرابعة في تكوين وإعادة تأهيل القائمين على العلاج والخامسة في متابعة وتقييم المخطط.

وأضاف السيد سليمي أن خطط العمل الخمس للمحاور الكبرى لإستراتيجية تطبيق مخطط مكافحة المخدرات، على مستوى القطاع الصحي، تتجسد من خلال مجموعة من الخطوات كدعم النشاطات الترفيهية في أوساط المدمنين، وإجراء دراسات وتحقيقات حول حاجات الشباب ومواقفهم العملية تجاه استهلاك المخدرات، وانجاز برنامج واسع للدراسات والبحوث وعمليات سبر الآراء قصد توضيح مصادر المخدرات ومدخلاتها ومخرجاتها، تنظيم تظاهرات إعلامية وتحسيسية (أسابيع إعلامية) في الأماكن التي يرتادها الشباب، مع كل الدعائم الإعلامية الضرورية (المؤسسات التعليمة والجامعية، دور الشباب، المراكز الثقافية...الخ).

داعيا، في ذات السياق، إلى ضرورة تحسين تكوين موظفي الصحة ومنحهم تخصصا في هذا الميدان، وتنظيم أيام دراسية وطاولات مستديرة للمعنيين بالوقاية والعلاج، وتنظيم عمليات كشف مبكر للشباب الأكثر عرضة للآفة.

هذا إلى جانب ضمان التكفل الملائم بالمدمن الذي يكرر العودة للمخدرات، لكونه يتطلب أولوية في العلاج الطبي والنفسي بسبب تعوده على المخدرات، وضمان متابعة طبية، من طرف فرق متعددة الاختصاص للمحكوم عليهم بسبب استهلاك المخدرات، خلال فترة الحبس وعند خروجهم، لتفادي العودة للمخدرات من جديد.

وإلى جانب توفر الجزائر على 15 مستشفى لعلاج المدمنين، أعلن ممثل وزارة الصحة أن الدولة، وبأمر من رئيس الجمهورية، تعكف على إنشاء ثلاث وخمسين مركز وسطي للعلاج ومتابعة المدمنين صحيا، وذلك في كل ولاية من ولايات الوطن، وستحضى الجزائر العاصمة بثلاث مراكز بينما ولاية هران فستنجز فيها مركزين.

وحول هذه الإنجازات، نوه السيد عبد المالك السايح، المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها للجهود المبذولة من قبل الدولة لعلاج المدمنين، مؤكدا أنها إنجازات جد طموحة لفائدة الشباب، خاصة إذا علمنا أن حتى بعض الدول المتقدمة لا تتوفر فيها بالقدر الذي نسعى إلى إنجازه.

للإشارة حضيت الندوة باهتمام الكثير من الحاضرين، الذين دخلوا في نقاش جد ثري مع المحاضرين.

المخدرات

هذا الشبح الزاحف المخيف..

ما مدى خطورة الأوضاع اليوم..
وهل يستدعي درجة التأهب القصوى؟!

نظم مجلس الأمة، يوم 26 ديسمبر 2010 ، يوما إعلاميا حول "المخدرات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية".
ونظرا لأهمية هذا الموضوع.. وما يطرحه من مخاوف مبررة وما يتطلب من تجنيد لوسائل التصدي لهذه الظاهرة المتفاقمة الخطورة.
وباعتبار القضية تهم المجتمع بكل فئاته.. فإن مجلة مجلس الأمة بالإضافة إلى تغطيتها لموضوع الندوة المذكورة، ارتأت إدراج ملف كامل يلقي المزيد من الأضواء على ظاهرة المخدرات.. تتبعت فيه الزميلة بنت طاعة الله بكار تطور انتشار هذه الآفة الهولة.. وآثارها المدمرة ومنهجيات ونتائج مكافحتها مستندة في ذلك على الوثائق والأرقام والإحصائيات الموثوقة.. عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها.

المخدرات.. التدمير الذاتي.. وآثاره على المجتمع

كيف يمكن محاصرة التدمير الصامت..؟!

وما هي سبل تطوير الوعي والتصدي الجماعي للأخطار المحدقة؟!

عرفت المخدرات منذ فجر التاريخ في كل مناطق المعمورة. فقد ذكر الصينيون القنب الهندي في كتبهم عن النباتات منذ أكثر من 40 قرن، وتحدث العرب الذين طوروا علوم الطب عن مميزات القنب في علاج بعض الأمراض.

ومن المعلوم أن المخدرات التي سايرت البشرية منذ نشأتها، استعملت كسلاح لتدمير الشعوب المستضعفة والمستعمرة. استعملتها بريطانيا العظمى في حربها ضد الصين واستعملها اليابان قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، كما لجأ إليها الأمريكيون كسلاح في حرب فيتنام وكذا السفيات في أفغانستان.

ولا تزال توظف في عصرنا هذا في وضع الاستراتيجيات الجيوسياسية من قبل العديد من دول العالم. وأصبح اليوم، الاتجار غير المشروع بالمخدرات في العالم ظاهرة عالمية (3 إلى 5٪ من سكان العالم يستهلكون المخدرات: 185 مليون شخص، منهم 34 مليونا في إفريقيا)، 5 ملايين شخص مصابون بالسيدا بسبب المخدرات.

فقد أصبحت المخدرات آفة العصر وأخطر المشاكل فالقنب المخدر عرف رواجا وانتشارا مروع (150 مليون شخص يتعاطونها عبر العالم) لتليها المؤثرات لعقلية.

والأخطر من الظاهرة نفسها فإن جريمة المخدرات تعد رأس الجرائم الاقتصادية والجرائم المنظمة.

كما هناك ترابط تام بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات وأشكال الإجرام المنظم الأخرى: الإرهاب، غسل الأموال، الفساد، الهجرة غير الشرعية...

فقد أضحى الاتجار غير المشروع بالمخدرات ثاني مصدر عائدات في العالم ب800 مليار دولار (بعد تجارة الأسلحة، وقبل عائدات النفط).

50 مليار دولار فقط فيما يخصص سنويا من طرف المجموعة الدولية لمكافحة المخدرات.

ومن أهم أنواع المخدرات المنتشرة اليوم في العالم:

– القنب الهندي (النبتة، الراتنج والزيت)،
– الكوكاين (غبرة)،
– الهيروين (غبرة)،
– الكراك (خليط من الكوكاين والبيكاربونات والأمونياك)،
– الأفيون (يشبه نبتة بنعمان)،
– المرفين (مستخرجة من الأفيون)،
– المؤثرات العقلية (مئات الأنواع)
– المخدرات المحلية المتنوعة.

ولم تعد مخاطر المخدرات اليوم في حاجة لإثبات، ذلك أن الأضرار التي تحدثها في أوساط السكان، وبصفة خاصة الشباب منهم أصبحت شكل مجزرة حقيقية.

ناهيك عن آثارها الكارثية على التنمية الاقتصادية وعلى الاستقرار الإجتماعي وعلى الأمن العمومي. وذلك على النحو التالي:

آثار المخدرات على التنمية الاقتصادية:

1ـ انخفاض معدلات الادخار والاستثمار

من المعلوم أن ارتفاع معدلات الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار، وزيادة الاستثمار في القطاعات المنتجة تلعب دورا حاسما في تحقيق النمو الاقتصادي. ولكن إذا كانت شريحة عريضة من المجتمع تنفق أموالها للحصول على المخدرات بدلا من الادخار، فان معدلات الادخار تنخفض وبالتالي تتوقف عمليات الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى توقف عجلة النمو الاقتصادي للبلاد.

2 - زيادة العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية:

إذا كانت المخدرات تزرع في البلد المستهلك لها فان ذلك يعني سوء استغلال الأراضي الفلاحية التي كان استخدامها في الزراعة الشرعية بدلا من المخدرات وخاصة في المجتمعات النامية ذات التضخم السكاني والمستورد للغذاء. وإذا كانت هذه المخدرات تستورد من الخارج، فإن مبالغ طائلة من العملة الصعبة تخصص لهذا الاستراد. وكان يمكن لهذه الأموال أن تستخدم لسداد الديون الخارجية أو مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

3ـ إضعاف الإنتاجية:

دلت نتائج البحوث أن هناك خسارة كبيرة تلحق بالقوى الإنتاجية البشرية كما وكيفا نتيجة انتشار تعاطي المخدرات. وضعف إنتاجية الفرد تؤثر بالضرورة على إنتاجية المجتمع، وبالتالي على العملية الاقتصادية ككل.

4ـ الأضرار البيئية:

تسبب المخدرات ضررا للبيئة في الدول المنتجة للمخدرات، وذلك بسبب إزالة الغابات لزراعة الكوكا والخشخاش فضلا عن زراعة القنب الهندي بالأراضي الصالحة للزراعة الغذائية.

5ـ المتعاطون طاقات معطلة:

تجار المخدرات ومهربوها وزارعوها ومنتجوها وناقلوها ومتعاطوها وغيرهم من المتورطين في عمليات الاتجار غير الشرعي بالمخدرات يعتبرون طاقات معطلة سواء أثناء ممارسة نشاطهم الإجرامي أو أثناء وجودهم في السجن أو داخل المستشفى للعلاج.

6ـ تعريض اقتصاد البلاد للخطر:

جرائم المخدرات من شأنها أن تهدد الاستقرار المالي للبلاد وتؤدي إلى زعزعة ثقة المستثمرين وخاصة الأجانب، مما يدفعهم إلى البحث عن أسواق أخرى أكثر أمنا. وهروب رؤوس الأموال يؤدي بدوره إلى توقف مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد.

7ـ نفقات أجهزة المكافحة:

هناك نفقات باهضة تقتضيها عمليات المكافحة والعلاج والمؤسسات التي تنشأ لهذا الغرض. ومن أهم أجهزة مكافحة المخدرات حراس الحدود، ومصلحة الجمارك، ومصالح وزارة الصحة، ووزارة العدل، والشرطة، والدرك الوطني. وهذه المبالغ التي تقف في هذه النواحي كان من الممكن أن توجه إلى الاستثمار في عمليات الإنتاج.

آثار المخدرات على الاستقرار الاجتماعي

1 ـ أثر المخدرات على المجتمع:

من بين الانعكاسات السلبية للمخدرات على المجتمع أنها تؤدي إلى تشرد الأحداث، وإدمان الخمور، والبغاء، والجريمة، والرشوة، والاختلاس، والفساد، والأمراض العقلية والنفسية.

2 ـ أثر المخدرات على الأسرة:

الأسرة هي نواة المجتمع، والمخدرات من أكثر الآفات خطورة على الأسرة حيث أن إدمان أحد أفراد الأسرة على المخدرات غالبا ما يؤدي إلى تفكك هذه الأسرة.

3 ـ أثر المخدرات على العمل:

أوضحت الدراسات والبحوث انخفاض معدلات لدى العمال بنسبة الثلث، وتضاعف احتمال التعرض لإصابات العمل بنسبة ثلاثة أضعاف، وارتفاع نسبة التغيب عن العمل بين العمال الذين يتناولون المواد المخدرة.

4 ـ أثر المخدرات على الشباب:

الشباب هو أمل المستقبل، ونتائج الدراسات في العالم العربي وفي الجزائر أظهرت أن ظاهرة تعاطي المخدرات تنتشر بين الشباب. وسقوط الشباب في مستنقع المخدرات يعد تدميرا للقوى الشابة وبالتالي مستقبل البلاد.

5 ـ زيادة معدلات الجريمة في المجتمع:

أثبتت الدراسات أن المدمنين على المخدرات يلجؤون إلى ارتكاب جرائم السرقة والاعتداء على الآخرين إذا لم يحصلوا على ثمن المخدر. فمثلا بلغت نسبة الشباب المتعاطي للمخدرات والذين قاموا بجرائم عنف في فرنسا 66, وأن نسبة 52 منهم أيضا قاموا بجرائم قتل، 76 قاموا بجرائم التعدي على الموظفين الرسميين.

6 ـ زيادة معدلات البطالة:

جرائم المخدرات تؤدي إلى تقليل الحافز على العمل، كما تؤدي إلى زيادة تكاليف أجهزة المكافحة والمعالجة. وهذا يقلل من قدرة الدولة على إقامة مشروعات جديدة لتشغيل البطالين، الأمر الذي يؤدي غلى زيادة معدلات البطالة في المجتمع.

آثار المخدرات على الأمن العمومي:

1ـ استخدام التقنيات الحديثة:

استخدام عصابات المخدرات التقنيات الحديثة من حواسيب وشبكة معلومات ووسائل نقل سريعة واستغلال الثغرات القانونية الموجودة بالنظم القانونية الدولية، قد زاد التحديات الأمنية التي تواجهها الأجهزة الأمنية لمكافحة هذه الظاهرة.

2ـ ازدياد معدلات الجرائم:

انتشار جرائم المخدرات يؤدي إلى تنامي الجرائم الاقتصادية الأخرى مثل جريمة السرقة، وجريمة غسيل الأموال. وهذا من شأنه أن يهدد الأمن الاقتصادي والموارد المادية والبشرية للدول.

3ـ تنامي نشاط المنظمات الإرهابية:

تلجأ المنظمات الإرهابية عادة إلى استغلال الموارد المالية المتحصلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات لارتكاب جرائمها، الأمر الذي يعرض أمن الدولة للخطر.

4ـ اثر المخدرات على الأمن العام:

قد تمتد آثار المخدرات إلى قائدي الطائرات والحافلات مراقبي المرور والمسؤولين عن أجهزة المكافحة، وهنا تصبح دولة عاجزة عن حماية مواطنيها من مخاطر الجريمة.

5ـ أثر المخدرات على المؤسسة السياسية وجهاز العدالة:

ينفق تجار المخدرات الملايين في رشوة المسؤولين ورجال القانون والقضاة والتشريع. بل استطاع البعض منهم استغلال هذه الملايين في تمويل الحملات الانتخابية في بعض الدول. ومن ثم تنعكس آثار المخدرات سلبا على الأمن العمومي للبلاد من خلال الرشوة وإفساد الذمم.

ظاهرة المخدرات في الجزائر، توجهاتها وتطورها

لكي نتناول وضعية ظاهرة المخدرات والإدمان في بلادنا، ينبغي التذكير بأن الإنذار الأول سجل في سنة 1975 مع حجز ثلاثة (3) أطنان من القنب، وتوقيف اغلب المتورطين في هذا التهريب، ومعظمهم أجانب. أما الإنذار الثاني فقد وجه سنة 1989 إثر حجز أكثر من طنين (2) من راتنغ القنب وتوقيف حوالي 2500 شخص طوال السنة.

ومنذ هذا التاريخ أصبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات في الجزائر يسجل تطورا سنة بعد الأخرى، ومن خلال قراءة الإحصائيات المتوفرة ، يظهر أن سنة 1992 قد شكلت تحولا جذريا في طبيعة الميول العام المتعلق بالاتجار بالمخدرات، بفعل حجز ما يقارب سبعة (7) أطنان من راتنغ القنب. وقد تأكد هذا الميول في السنوات اللاحقة بحجز كميات من الهيروين والكوكايين، ومن كميات هامة من المؤثرات العقلية.

وتوضح إحصائيات العشرية الماضية التي يتكفل الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها بموجب صلاحياته بجمعها من مصالح الشرطة والدرك والجمارك. أن هناك تطورا متزايدا لكميات المخدرات المحجوزة سنويا، والتي لا تشكل في الحقيقة سوى جزءا صغيرا من كمية المخدرات المتداولة. وهذا ما يتضح جليا من خلال الجداول التالية:

المجموع العام للقضايا المعالجة

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد القضايا	5161	5741	6185	6880	6683	7358	7680	5363

الجدول العام لتغير كميات المخدرات المحجوزة من طرف مصالح المكافحة عبر التراب الوطني

طبيعة الحالة / التصنيف حسب	الكميات المحجوزة سنة 2003	الكميات المحجوزة سنة 2004	الكميات المحجوزة سنة 2005	الكميات المحجوزة سنة 2006	الكميات المحجوزة سنة 2007	الكميات المحجوزة سنة 2008	الكميات المحجوزة سنة 2009	الكميات المحجوزة 9 أشهر الأولى من سنة 2010
المؤثرات العقلية	571138 قرص	227701 قرص	426617 قرص + 325 قارورة	319014 قرص + 2542 قارورة	233950 قرص + 5960 مل	924398 قرص 2050 مل 982 كبسولة 57 قارورة	90630 قرص 990 مل	109315,5 قرص 32 كبسولة
الأفيون	/	3016,1غ خشخاش 0,2 غ بذور 55 نبتة	480غ	12,2 غ	47,1 غ خشخاش 193,28 كغ بذور 74817 نبتة	15022,3غ خشخاش 977 نبتة	5909,3 غ 1802 نبتة	1578 غ 1030 نبتة
الهيروين	1459,2 غ	26,8غ + 10قارص	88,736 غ	25,3 غ	381,79 غ	716,418 غ	109,57غ 708,359 غ	68,217 غ
الكوكايين	9510,6 غ	151,9 غ	66,55 غ	7772,7 غ	22000,5 غ	67 غ	42,82 غ	1035,12غ
الكراك	/	/	/	/	53,92 غ			/
الحشيش	8068,741 كغ	12372,993 كغ	9644,001 كغ	0046,286 كغ	16595,436 كغ	37038,297 كغ	74643,377 كغ	8083,061 كغ
القنب الهندي	1237,4 غ 3361 نبتة	688 غ 122 نبتة	22,055 كغ 48 نبتة	0,858 كغ 757 نبتة	0,814 كغ 20987 نبتة	115,9 غ 10712 نبتة	5909,3 غ 1802 نبتة	1578 غ 1030 نبتة
خليط القنب: راتنج القنب	1,797 كغ	6,959 كغ	0,130 كغ	0,527 كغ	45,040 كغ	03,216 كغ	01,440 كغ	/
خليط القنب: حشيش القنب	/	/	/	/	/	/	/	/
خليط القنب: زيت القنب	/	/	/	/	/	/	/	/

الجدول العام للأشخاص المتورطين في قضايا المخدرات

السنة	الأشخاص المتورطين								
	قضايا الأمن الوطني			قضايا الدرك الوطني			قضايا الجمارك			المجموع		
	مواطنون	أجانب	حالة فرار	مواطنون	أجانب	حالة فرار	مواطنون	أجانب	حالة فرار	مواطنون	أجانب	حالة فرار
2004	5219	84	188	2956	12	93	40	01	01	8215	97	282
2005	5507	76	242	3070	07	63	36	02	04	8613	85	309
2006	5858	76	177	3904	13	31	24	00	04	9789	90	218
2007	5681	85	143	4063	12	34	28	05	13	9772	102	190
2008	6170	96	193	4628	17	94	35	08	18	10833	121	350
2009	6338	57	113	4929	22	130	19	03	05	11286	82	248
2010	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2452	06	42

الإحصائيات الخاصة بعدد الفحوصات الطبية وعدد الإقامات ـ الاستشفائية في مراكز معالجة التسمم والمراكز الوسطية ـ لمعالجة المدمنين

	البليدة		وهران	سطيف	عنابة	مجموع الفحوصات	مجموع الإقامات
	الفحوصات	الإقامات	الإقامات	الفحوصات	الفحوصات		
2004	3721	993	111	124	208	4053	1104
2005	3755	1230	142	310	158	4223	1372
2006	3435	1278	158	688	43	4166	1436
2007	3940	674	240	244	97	4281	914
2008	5024	936	174	279	1067	6370	1110
المجموع	19875	5111	825	1645	1573	23093	5936

بمقارنة الإحصائيات الجداول نلاحظ الآتي:

أولا : تم حجز كمية معتبرة من مادة القنب الهندي تفوق أربعة وسبعين ألف كيلوغرام (74643,377)

ثانيا: معظم أنواع المخدرات دخلت ربوع الوطن وإن كانت بنسب متفاوتة

ثالثا : هناك محاولات دائمة لزراعة نبات القنب الهندي والأفيون ببعض الأماكن، والكميات المحجوزة دليلا على ذلك، حجز أكثر من خمسة كيلوغرامات من بذور القنب (5909,3 غ) مع حجز كميات معتبرة من نبتات القنب والأفيون.

رابعا : ارتفاع متزايد للمخدرات الصلبة (أفيون وكوكايين) مقارنة بالسنوات الفارطة

خامسا : تناقص كميات المؤثرات العقلية

وما يمكن قوله من كل ما سبق أن كل المؤشرات تدعو إلى القلق مما يستدعي زيادة اليقظة مستقبلا.

وتساعد هذه الظاهرة التي أخذت في أيامنا هذه أبعادا تدعو للقلق، عدة عوامل لخصها الأخصائيون على النحو التالي:

العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

– أزمة السكن وما تطرحه من مشاكل، بالإضافة لهشاشة الروابط العائلية وتهاون الأولياء.

– التسرب المدرسي ونتائجه المولودة للعديد من أشكال الجنح.

– نقص المرجعيات المضاف للتدفق المتواصل للصور المغرية الآتية من وراء البحر التي يتعرض لها شبابنا.

– الركود الاقتصادي، والبطالة التي يعاني منها الشباب منذ سنوات ٍمن بين 30 مليون ساكن، أكثر من 70 لا يتجاوز سنهم 30 سنة .

– التشاؤم واليأس الذي يصيب فئات واسعة من السكان تزداد فقرا يوم بعد آخر.

– تأثير العنف الإرهابي على الاستقرار الاجتماعي وعلى التوازن البسيكولوجي للأفراد (النزوح الريفي، الصدمات والآثار الناجمة عنها).

العوامل الجغرافية

– اتساع مساحة التراب الوطني، ونقص وسائل مراقبة حدودنا (1200 كلم من السواحل وأكثر من 6000 كلم من الحدود البرية ومساحة قدرها 2381741 كلم2)

– القرب من مناطق الزراعة (غربا وجنوبا) ومن أسواق الاستهلاك (شمالا)

العوامل المؤثرة:

– تضييق الخناق على شبكات المهربين في مختلف أنحاء العالم، وبصفة خاصة في بلدان الضفة الشمالية للمتوسط، الأمر الذي أدى إلى إعادة انتشار الفروع والشبكات في اتجاه القارة الإفريقية.

– تطور الإنتاج والتهريب على المستوى الدولي بسبب الأرباح الطائلة التي يوفرها.

– توفر الكثير من أنواع المنتوجات السامة في السوق المحلية وضعف جهاز مراقبة المخدرات المشروعة (المستشفيات والصيدليات)

– العولمة والتحرر الاقتصادي وما يحملانه من أخطار محتملة في مجال تبييض الأموال.

العوامل القانونية:

– الإختلالات الموجودة في المنظومة التشريعية

– غياب تنظيمات ملائمة حول مراقبة حركة رؤوس الأموال

البحث العلمي وتطور الرؤى وتبادل الخبرات داخليا وخارجيا.

و أكد من جهته ندير بن سقني إطار بوزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية أن الجزائر "ستمنح الأولوية لتموين السوق المحلية" بغرض ضمان أمنها الغذائي.

و أشار بن سقني أنه "سيتم القيام بخيار استراتيجي" سيترجم من خلال برنامج تعديل السياسة القطاعية ل2010–2014.

و قد أضحى هذا الخيار ضروريا لأن الإستهلاك الوطني للأسماك قد شهد ارتفاعا خلال العشرية المنصرمة منتقلا من 89000 طن سنة 1999 إلى 130000 طن سنة 2009. كما يفسر ارتفاع استهلاك الأسماك بالإرتفاع المتزايد للواردات. فقد استوردت الجزائر 25000 طن سنة 2009 بقيمة 53,6 مليون دولار مقابل 8000 طن بـ 39 مليون دولار سنة 2001. أما فيما يخص الصادرات لا سيما نحو الإتحاد الأوروبي فقد ارتفعت من 1,647 طن سنة 2001 بقيمة 5,80 مليون دولار إلى 124 2 طن سنة 2009 بقيمة 6,9 مليون دولار. و أكد بن سقني أن برنامج التعديل سيولي الأولوية للمحليين فيما يخص استغلال الثروة السمكية.

وحسب المسؤول يرتقب استغلال 000 221 طن/السنة في غضون 2025. و تشير الأرقام التي قدمتها الوزارة أن إنتاج الموارد الصيدية بلغ 230000 طن سنة 2009. و ذكر بن سقني في الأخير بأن قرار ضخ 666 وحدة صيد بحري سنة 2010 قد "تم تجميده في انتظار نتائج الحملية الجديدة لتقييم الموارد الصيدية في عضون 2011" واستلام باخرة علمية.

و سيلي هذه الحملة مخطط تهيئة سيحدد الأسطول و الطاقم البحري المتوفرين. في هذا الصدد ذكر بأن توقعات القطاع بالنسبة لـ15 سنة المقبلة تعتمد على استثمارات بقيمة 291،6 مليار دينار من بينها 264 مليار المحصلة من القطاع الخاص بينما يتوقع أن يبلغ رقم أعمال القطاع 82 مليار دينار في أفق 2025. و أشار بن سغني أنه من المرتقب أن تراجع هذه التوقعات مع أخذ بعين الاعتبار تطور الثروة و السياق الاقتصادي الوطني الذي سيكون سائدا.

وأشار عبد القادر بنوني مستشار لدى الوزير إلى اطلاق 22 مشروع فيما تم تحديد 450 موقعا يشجع على تربية المائيات في حدود سنة 2025. و أكد ذات المسؤول أنه "سيتم وضع الأدوات الضرورية لتطوير تربية المائيات الصناعية في غضون الخمس سنوات المقبلة". هذا و تطرق المتدخلون في هذا اللقاء البرلماني إلى العديد من العراقيل التي تعيق نشاط الصيد البحري في الجزائر على غرار الصيد غير القانوني لبعض المنتوجات وخلال فترات الراحة البيولوجية.

واقترح المهنيون على السلطات اتخاذ قرار صارم من أجل "منع الصيد البحري خلال فترة الراحة البيولوجية من خلال منح تعويض للصيادين". كما دعوا إلى مسح الفوائد المفروضة على القروض الممنوحة من قبل البنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية في إطار المخطط القديم لدعم النمو في حين اقترح نواب آخرون وضع قرض دون فوائد مثلما هو الحال في قطاع الفلاحة.

برنامج الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري والموارد الصيدية

أهداف البرنامج

الأهداف المعتمدة لبرنامج القطاع للصيد البحري والموارد الصيدية، استحوت من المخطط الخماسي 2001–2005 لتنمية الصيد البحري والصيد في المحيطات وتربية المائيات ومكافحة الفقر، وتتعلق بما يلي:

– تنمية الصيد البحري وتربية المائيات.
– استحداث مناصب شغل قارة.
المساهمة في الاستمثار الخاص الوطني والأجنبي.
– الرفع من الإنتاج.
– تحسين القدرة الشرائية ومكافحة الفقر والإقصاء.
– تشجيع الصادرات خارج النفط.
– المحافظة على البيئة.
– التوازن الجهوي واستقرار الساكنة.
– تجديد الأسطول الصيدي وعصرنته.

محتوى البرنامج وتكلفته:

الأعمال العتمدة بعنوان برنامج إنعاش القطاع تتجه نحو:
– تنمية الصيد الساحلي.
– إعادة اعتبار وتنمية الصيد التقليدي.
– تنمية الصيد في عرض وأعالي البحار.
– تهيئة شواطئ الرسو.
– تنمية تربية المائيات والصيد القاري.
– دعم نشاطات الإنتاج القبلية (صناعة السفن، تصليحها وصيانتها...).
– دعم نشاطات الإنتاج البعيدة (التكييف، التثمين، التبريد، النقل...).

أسطول الصيد البحري التطور السنوي لأسطول الصيد البحري حسب المهن :

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
جياب	305	318	338	352	354	358	403	435	476	487	494
سفن صيد المرجان	40	46	31	18	16	14	14	12	11	11	11
سردينيات	7701	9301	279	609	638	747	217	296	066	346	536
المهن الصغيرة	1484	545 1	663 1	836 1	210 2	2524	2731	2825	2972	2897	2935
سفينة صيد التونة								1	9	11	15
المجموع	2464	5522	6922	8982	2923	3643	3984	4179	4442	4445	4532

الوحدة : الطن

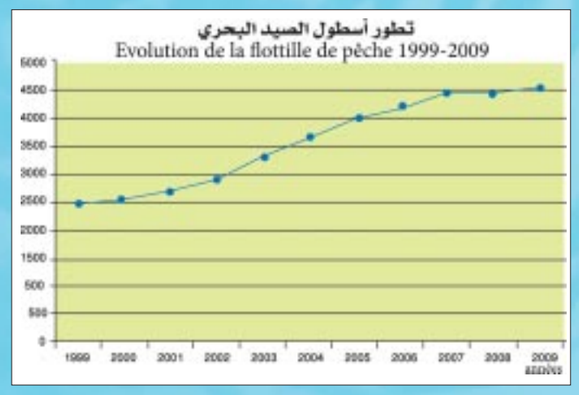

تم تحديد أسطول الصيد الوطني اعتبارا من نهاية عام 2009 بـ4532 وحدة منها 494 جياب، 1077 سردينية، 2935 المهن الصغيرة و15 سفينة صيد التونة، ليتم تسجيل ارتفاعا طفيفا إلى 2 ٪ خلال عام 2008. كما تم تسجيل نموا بنسبة 84٪ سنة 2009 مقارنة بسنة 1999.

الإنتاج الصيدي التطور السنوي لإنتاج الصيد بين سنة 2000 و2009:

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج الكلي	89818	113157	133623	134320	141528	137108	139459	157021	148842	142035	130120

الوحدة : الطن

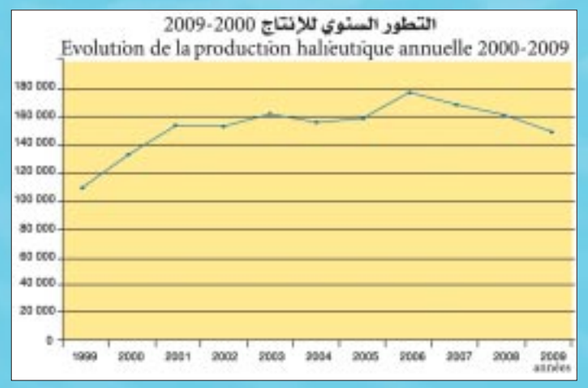

التجارة الخارجية

1 الواردات :

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكمية (طن)	97,902 7	62,893 7	23,242 11	73,21797	58,902 22	500,64 20	445, 61 19	040,562 18	200,939 18	44,054 28
القيمة (مليون دينار)	94,272 1	50,071 1	97,722	280,49 1	665, 83 1	540,86 1	775,791	14,506 1	038,218 2	2,864 3
القيمة (مليون دولار)	91,16	88,13	97,8	16,54	23,11	21,00	24,33	21,71	31,383	83,186

2 الصادرات :

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكمية (طن)	06,452 1	04,647 1	67,478 2	851,86 1	357,95 2	248,74 2	109,21 2	2186,15	3121,6	2124,04
القيمة (مليون دينار)	21,354	502,413	01,479	532,97	795,12	864n24	870,07	843,9	975,68	064,702
القيمة (مليون دولار)	70,4	35,5	88,5	6,88	11,03	11,78	11,92	12,16	15,11	9,65

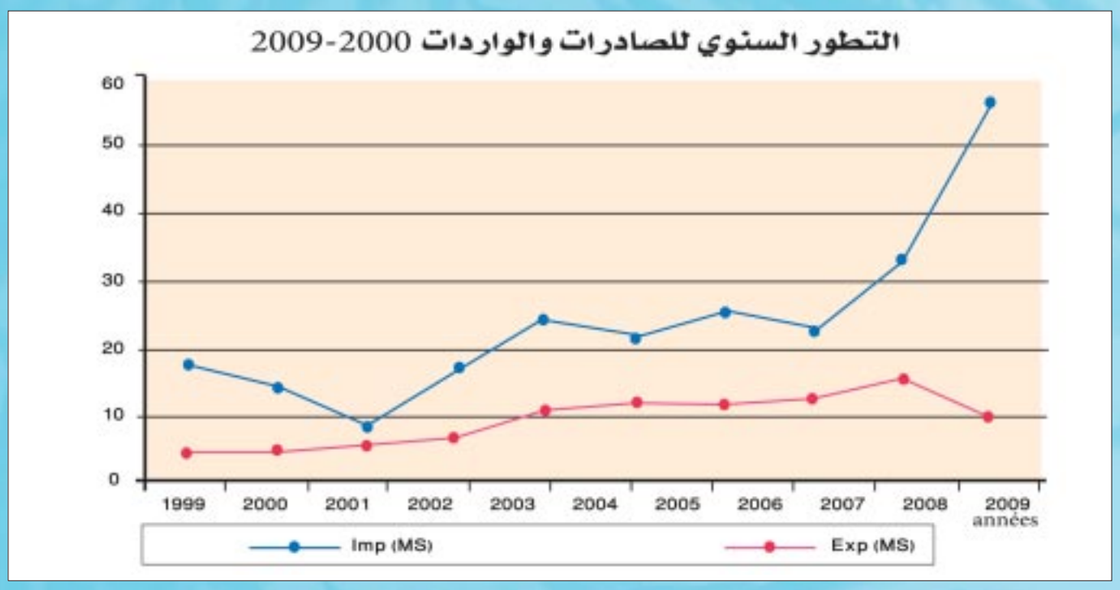

السلامة المرورية.. وإطارها التشريعي

دعا المشاركون في اليوم البرلماني حول السلامة المرورية من تنظيم لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الأربعاء 05 جانفي 1102 ، بالجزائر العاصمة، إلى "العناية" بمدارس السياقة مع "إعادة النظر" في منظومة تكوين السائقين .

كما أكدوا على ضرورة "استحداث الرخصة المهنية لسائقي الشاحنات ونقل المسافرين مع "تكوين خاص" لسائقي الشحنات المتخصصة

في نقل المواد الخطيرة. وأشار المشاركون في تدخلاتهم الى أهمية "إنشاء لجنة تقنية تتكفل بدراسة وتحليل حوادث المرور الخطيرة" كما طالبوا "بإعادة النظر في شروط استيراد السيارات من حيث المقاييس الأمنية.

من جهة أخرى، شدد منشطو اليوم البرلماني على ضرورة اعتبار السلامة المرورية والوقاية من حوادث المرور من "الأولويات" بجعلها "ورشة وطنية ذات أسبقية ضمن السياسة الوطنية الشاملة". وأكد المشاركون على "دعم المركز الوطني لرخصة السياقة بكل الوسائل التي تمكنه من أداء مهامه "مبرزين ضرورة التجسيد الميداني لما نص عليه القانون "كانشاء بطاقية وطنية خاصة بمخالفات قواعد المرور وأخرى خاصة بتسجيل السيارات وثالثة تخص رخص السياقة.

كما شدد المشاركون على وجوب "تدارك النقص" المسجل في الإشارات المرورية خاصة بالأماكن الخطيرة والنقاط السوداء و بورشات الأشغال مع التاكيد على القيام "بالصيانة المستمرة للطرقات وبناء الممهلات وفق المقاييس القانونية.

وكان رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز زياري قد أكد في كلمة له بمناسبة هذا اليوم البرلماني أن الإطار القانوني الخاص بالسلامة المرورية يحتاج إلى "مراجعة وتحيين من وقت لآخر". وأشار إلى أن هذه المراجعة ترمي الى "مسايرة التطورات الحاصلة و تفادي السلبيات و التعقيدات التي يكشف عنها التطبيق الميادين.

وكما أشار ذات المتدخل إلى أن السلامة المرورية تتطلب النظر فيها باهتمام تام لارتباطها المباشر بحياة المواطن، أين تبقى حماية حياته من الأولويات.

وأكد رئيس المجلس الشعبي الوطني على ضرورة جعل مسألة السلامة المرورية ضمن الأهداف الرئيسية للسياسة التنموية للدولة، حتى نقلل من الفاتورة الفلكية التي تدفعها الدولة جراء الخسائر البشرية والمادية.

وفي نفس السياق، نوه السيد عبد العزيز زياري بمسهمات الإطار التشريعي في الحد من النتائج الوخيمة التي آلت إليها المنظومة المرورية في البلاد، مع تأكيد ذات المتدخل على ضرورة تحيين وتحديث ومراجعة القوانين آخذين بعين الاعتبار واقع الميدان في ذلك.

تعزيزا للسلامة المرورية، اختتم رئيس المجلس مداخلته بدعوة جميع الأطراف بدءا من الأسرة والمسجد والمدرسة وكافة مؤسسات المجتمع المدني المساهمة بجد في ذلك.

أما وزير النقل، السيد عمار تو، واستنادا على بيانات احصائية سجلت منذ 11 شهرا، أي منذ بدء العمل بقانون المرور الجديد، فضل تسليط الضوء على انخفاض نسبة الوفيات والاصابات والحوادث.

ففي هذا الصدد، أشار الوزير إلى أن عدد القتلى تراجع من 4607 عام 2009 إلى 3541 وفاة سنة 0102 ، أي بنسبة انخفاض تعادل 22,31 ٪ . فيما انخفض متوسط الجرحى في اليوم الواحد من 179 شخص إلى 139 ، وانخفض عدد الحوادث من 40814 إلى 31740 بين السنتين. أما عن قيمة الخسائر المادية فقد تراجعت من 100 مليار دينار في 2009 إلى 79250000000 دينار.

واستنادا على هذه المعطيات الاحصائية، طالب المسؤول الأول عن القطاع ، السيد عمار تو، اعطاء قانون المرور الجديد الوقت الكافي قبل التفكير في تعديله والنظر في اشكالية الغاء سحب رخصة السياقة. مشيرا إلى أن مشروع المرسوم التنفيذي الخاص برخصة السياقة بالنقاط جاهز، وسيعرض لاحقا على الحكومة من أجل إثرائه والمصادقة عليه.

للتذكير يتضمن جدول أعمال اليوم ابرلماني حول السلامة المرورية المداخلات الآتية : "المنظومة التشريعية للوقاية والأمن المروريين" وألقاها السيد نايلي عيسى، عميد أول للشرطة، مدير الأمن العمومي، "تقييم أولي لحوادث المرور خلال سنة 2010 " وألقاها المقدم لاجناف أحمد رئيس قسم أمن الطرقات للدرك الوطني، "دور الحماية المدنية في الوقاية من حوادث المرور" وألقاها الرائد عاشور، ممثل المديرية العامة للحماية المدنية، "حوادث المرور في الجزائر وتدابير الوقاية منها" وألقاها السيد بوطالبي المدير العام للمركز الوطني للوقاية من حوادث المرور، "المراقبة التقنية للسيارات في خدمة المجهود الوطني للوقاية من حوادث المرور" وألقاها السيد لغريب، المدير العام للوكالة الوطنية للمراقبة التقنية للسيارات، " دور الوقاية في التأمينات" وألقاها بن علاق محمد لمين، مدير الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR.

إدماج الشباب في الحياة السياسية

دعا المشاركون في اليوم البرلماني الذي نظمته الجبهة الوطنية الجزائرية، يوم الأربعاء 19 جانفي 2011 ، بمقر المجلس الشعبي الوطني، إلى ضرورة إرساء قنوات حوار واتصال دائمة مع شريحة الشباب لإقناعهم بالمشاركة في الحياة السياسية، والحزبية، وتمكينهم من المساهمة في معركة البناء الوطني وصنع القرار.

وشرح المشاركون في أشغال هذا اليوم البرلماني حول "الحوار الشباني من اجل تفعيل مشاركته في الحياة السياسية"، الأسباب الكامنة وراء عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، والحزبية، وذلك من خلال إعطاء مقارنة عن شباب الخمسينيات الذي حرر الوطن من المستعمر الفرنسي الغاشم وساهم في بناء الوطن بعد الاستقلال.

وأكد رئيس المجموعة البرلمانية للجبهة الوطنية الجزائرية، السيد عبد القادر دريهم، على أهمية إتاحة الفرصة للشباب للمشاركة السياسية بمختلف صورها باعتبار التشجيع على دخول المعترك الحزبي، والمساهمة في اتخاذ القرارات من أهم مؤشرات الديمقراطية.

ودعا السيد دريهم إلى ضرورة إعادة العلاقة والتواصل بين الطبقة السياسية، وشريحة الشباب بشكل يسمح بإرجاع الثقة إلى هؤلاء، ومرافقتهم في مسيرة تبوأ المراكز السياسية والقيادية في البلاد، مشيرا إلى وجوب اضطلاع الأحزاب والسلطات العمومية بمسؤولية فتح الأبواب لرصد انشغالات الشباب وتقديم المقترحات والحلول المعقولة الكفيلة بتجنيبهم اللجوء إلى العنف والانحراف والتفكير في الهجرة غير الشرعية.

وقال عبد القادر بن دريهم أن هدف الجبهة الوطنية الجزائرية في إطار سياسة الاهتمام بفئة الشباب هو السعي لجعل الشاب الجزائري يتولى زمام أموره بنفسه بإدماجه في الحياة السياسية، مع تشجيعه على التمسك باتخاذ القرار السياسي بمفرده.

وذكر المتحدث بفترة السبعينيات التي شهدت حراكا شبانيا هاما على جميع الأصعدة، لاسيما من خلال مساهمة شباب الخدمة الوطنية في إنجاز السد الأخضر، وبناء القرى الاشتراكية، والطريق العابر للصحراء، بالإضافة إلى الحملات التطوعية الخاصة بعمليات التشجير وغيرها، متسائلا في السياق عن سبب عزوف شباب اليوم عن

المشاركة السياسية، وتفضيله الهروب والانفصال عن الحياة السياسية، والحزبية.

كما أشار ذات المتدخل إلى الدور الكبير الذي لعبه شباب الفاتح نوفمبر الذين استطاعوا تفجير الثورة المسلحة رغم صغر سنهم أمثال رابح بيطاط، وديدوش مراد، والعربي بن مهيدي، ومصطفى بن بولعيد، ومحمد بوضياف، وكريم بلقاسم وغيرهم. مضيفا أن شباب الثورة تمكن من تقلد العديد من المناصب السياسة الهامة في الدولة بفضل تشبعهم من النشاط السياسي المبكر.

وبدوره، دعا الدكتور محمد خوجة في مداخلته إلى ضرورة توفير المناخ السياسي والاجتماعي الملائم للشباب قصد تأكيد ذاته، ولعب دوره على أكمل وجه في معادلة الأداء السياسي والحزبي، مشددا في السياق على ضرورة قيام السلطات العمومية والمؤسسات الرسمية على فتح المجال الإعلامي والسياسي أكثر على هذه الفئة وجعلها تعبر عن أرائها وتطلعاتها بكل حرية.

وألح السيد خوجة على وجوب إشراك الجماعات المحلية لفئة الشباب في مختلف برامجها التنموية المحلية والجهوية وإطلاعهم على فرص التكوين والتشغيل للتخفيف من حدة عزوفهم عن المجال السياسي والاجتماعي.

ومن جهة أخرى، قدم الدكتور عبد العالي رزاقي أستاذ بكلية العلوم السياسية والإعلام، مداخلة بعنوان "جيل ما بعد السياسة"، تطرق خلالها إلى أهمية دفع الشباب إلى الحوار من أجل الاندماج في الحياة السياسية من خلال التشجيع على خوض غمار الحياة السياسية واهتمام السلطات العمومية بالكفاءات والعنصر البشري وثقافة المواطنة، إلى جانب العناية أكثر بالإعلام من خلال تعزيز حرية التعبير وقبول الرأي الآخر في ظل التعددية الحزبية.

وقال السيد رزاقي إن اندماج الشباب في الحياة السياسية يقتضي بالأساس فتح فضاءات للشباب للتحاور فيما بينهم إلى جانب ضمان التأطير الحزبي الفعال للمشاريع الشبانية، إضافة إلى وضع آليات جديدة تدفع الشباب لتحمل مسؤولياته بصفة كاملة.

ودعا الأستاذ الجامعي الأحزاب إلى وضع آليات جديدة حتى يتحمل الشباب مسؤولياته. وخلص إلى القول بأن الدولة التي خصصت 286 مليار دولار لمشاريع قاعدية ضخمة أغفلت الإهتمام بالإنسان والثقافة والعلوم.

كما نوه الشباب المشارك في اليومي البرلماني بالمبادرة وطالبوا بفتح الأبواب في وجوههم للمشاركة السياسية ودعم الطاقات الشبانية في المواعيد الإنتخابية. مؤكدين أن عزوف الشباب عن المجال السياسي بسبب عدم وجود ما يغري الشاب الجزائري في الساحة السياسية. بينما رأى أخرون أن الشباب الجزائري بلغ مرحلة تمكنه من أداء أدوار سياسية.

"التكوين من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي"

نظمت لجنة الدفاع الوطني بالمجلس الشعبي الوطني يوم الاثنين 31 جانفي 2011 ، بالنادي الوطني للجيش ببني مسوس، يوما دراسيا حول موضوع "التكوين من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي".

وتضمن جدول أعمال هذا اليوم الدراسي، عرض شريط سمعي بصري حول الموضوع، إتبعه تقديم عدد من المداخلات الهامة حول المراحل التي عرفها تطوير الجيش الوطني الشعبي، انطلاقا من فجر ثورة 1954 وإلى غاية يومنا هذا.

تناولت هذه المداخلات المواضيع الآتية: "التكوين العسكري خلال الثورة التحريرية من 1954 إلى 1962" وقدمها السيد محمد رمضاني، عقيد متقاعد في الجيش الوطني الشعبي، "التكوين العسكري للجيش الوطني الشعبي من 1962 إلى يومنا هذا" وقدمها كل من المقدم مرداسي فيصل و المقدم بن سلايم علي من وزارة الدفاع الوطني، "التكوين العسكري في الجيوش العصرية" وقدمها الدكتور السيد أحمد عظيمي. وقد حضر اليوم الدراسي نواب وإطارات الشرطة وضباط من الجيش والجمارك.

استعرض المتدخلون، خلال اليوم الدراسي "الدور الكبير لجيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية في ضمان استمرارية التكوين النوعي في هذه المؤسسة إلى ما بعد الاستقلال، فاتحة لها بذلك المجال لمواكبة التحولات العصرية وفق منظور احترافي جديد يرتكز على البحث واكتساب المعارف وتوسيع مفهوم الدفاع ليشمل المؤسسات المدنية.

وفي هذا الصدد، أشار السيد محمد يرفع رئيس لجنة الدفاع الوطني، بالمجلس الشعبي الوطني، إلى أن الجيش الوطني الشعبي قد ورث كفاءات عديدة عن جيش التحرير الوطني، التي أدركت أهمية التكوين خلال الثورة التحريرية، لتتشكل بذلك نواة أساسية كرست تصورات جديدة لدور المؤسسة العسكرية لمرحلة ما بعد الاستقلال.

وأوضح السيد محمد رمضاني، (عقيد متقاعد في الجيش الوطني الشعبي) أن انطلاق التدريب العسكري كان بعد 15 فيفري 1947 تحت إشراف المنظمة الخاصة بقيادة الضابط جيلالي بلحاج مسؤول التكوين العسكري.

وأشار السيد رمضاني إلى أن المدربين كانوا من صف الضباط، والضباط الجزائريين المتقاعدين والمسرحين من الخدمة في الجيش الفرنسي، الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية وحرب الفيتنام. وبعد اندلاع الثورة كان الثوار القدماء المتكونون عسكريا بمدارس الاحتلال وبالمراكز السرية للمنظمة الخاصة بالمزارع والقرى المنعزلة يقومون بتدريب الملتحقين الجدد بصفوف المجاهدين. وبعد البدء في إرسال قوافل استخدام الأسلحة من الخارج منذ 56 برزت ضرورة تكوين أعضاء القوافل قبل عودتهم إلى مراكز القاعدة الشرقية والغربية، وكان المدربون من المتخرجين من المدارس العسكرية لمصر وسوريا والأردن والعراق. وأشار إلى أن العدد الإجمالي لفرسان التكوين العسكري خلال الثورة يتجاوز الألف و500 مكون ومدرب.

وأبرز المقدم مرداسي فيصل من وزارة الدفاع الوطني أن التكوين في الجيش الوطني الشعبي "عرف ديناميكية متزايدة ويسير على وتيرة التغيرات التكنولوجية" و هو الامر الذي "أثر بصفة جوهرية على سياسات التجنيد والتكوين و التدريب".

وأشار في هذا الصدد الى مختلف التحديات التي تواجه الجيش الوطني الشعبي والتي تمت بالصلة الى مكافحة مختلف الجرائم العابرة للحدود سيما ما تعلق منها بمحاربة الارهاب والهجرة غير الشرعية زيادة الى مهامه التقليدية.

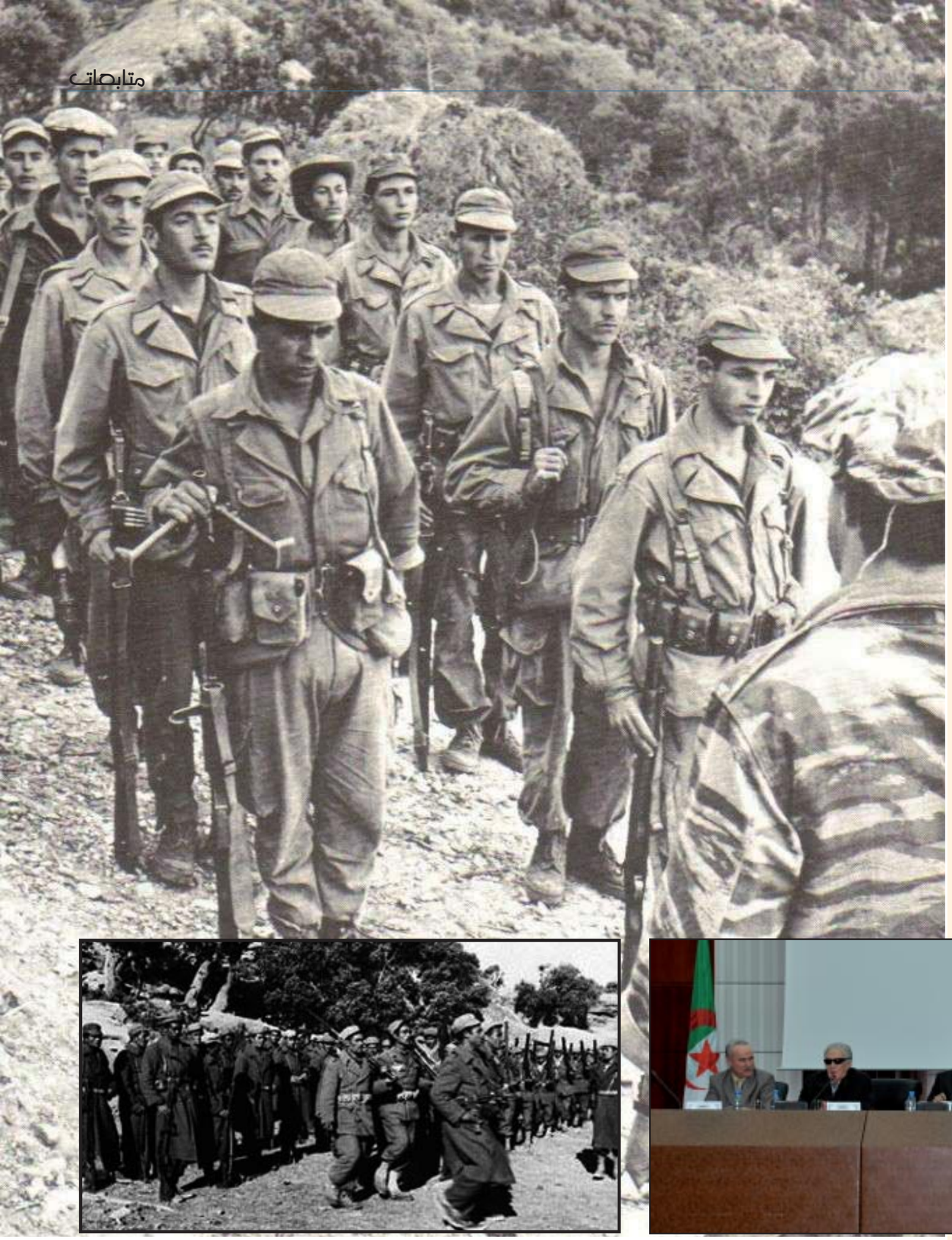

وأضاف نفس المتدخل أن هذه المهام الجديدة "فرضت على الجيش التزامات تتعلق بالتكوين العسكري خاصة ذلك المرتبط بالقيادة و بالتكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال".

كما تطرق المقدم مرداسي الى مختلف المراحل التكوينية التي مرت بها المؤسسة العسكرية في الجزائر منذ الاستقلال في سياق متطلبات عصرنتها.

وشدد في هذا الشأن على الظروف التي كانت وراء اعادة هيكلة الجهاز التكويني للجيش الوطني الشعبي من خلال انشاء الأكاديمية العسكرية لمختلف الاسلحة بشرشال مرورا باستحداث الخدمة الوطنية سنة 1969 ثم بعد ذلك مرحلة (1976–1983) التي عرفت ادماج معارف تكوينية جديدة عن طريق التكوين في مختلف المدارس العسكرية المتخصصة عبر الوطن.

كما أشار المحاضر الى المرحلة الممتدة من سنة 1983 الى سنة 1991 التي تميزت بانشاء المدارس العليا و تلك الممتدة من 1992 الى 2004 والتي طبعها مسار لامركزية التكوين والتي واكبت مشاركة مختلف هياكل التكوين في محاربة الارهاب ثم اخيرا الى المرحلة من سنة 2005 الى يومنا هذا والتي عززت حسب ذات المتدخل القدرات التكوينية لوحدات الجيش الوطني الشعبي من خلال إستفادتها من تجهيزات بيداغوجية وعلمية حديثة واخرى خاصة بالتدريب.

من جهته حرص الدكتور عظيمي على تأكيد الدور الكبير لتكنولوجيات الإعلام والإتصال في تكوين الجيش العصري أي الاحترافي مضيفا أن التكوين هو ثمن الدفاع القوي وكافة الجيش وهو كلفة الأمن، مبررا بذلك الميزانياتئ التي تخصص للدفاع في كل الدول إذ لا يوجد برأيه دولة مستقرة دون جيش قوي ولا جيش قوي دون تدريب جيد ذلك أن الجيوش العصرية هي جيوش النخبة وتعتمد أحدث التكنولوجيات.

ولفت عظيمي الانتباه إلى أهمية مراكز الدراسات والبحث ومساهمتها في تقوية المؤسسة العسكرية مشيرا إلى اسرائيل التي تملك أزيد من 3200 مركز مقابل أقل من 100 مركز بالنسبة لكل الدول العربية، واستنادا له فإن الجيش الوطني الشعبي كمؤسسة لا بد أن يعتمد على أفراد مكونين ومدربين بجاهزية عالية وتحكم كبير في الأسلحة والتكنولوجيات بما فيها الأنترننت.

ومن بين شروط نجاح المؤسسة السكرية، اعتماد مفاهيم جديدة لأن القديمة تشكل خطرا عليها وعدم تدخل القيادة السياسية في شؤونها الداخلية لأنه خطر فعلي على الدول وخير دليل على ذلك العراق، وفي سياق تناوله للمسألة المتعلقة بعلاقة المواطنة بالدفاع أشار عظيمي إلى أن الدفاع ليس مهمة المؤسسة العسكرية وحدها، إذ لا بد من إدراج مواد حول الدفاع الوطني والجيواستراتيجية في الدراسة وترويج وسائل الاتصال الثقيلة لثقافة الدفاع والأمن والسلم مع التوضيح بأن الدفاع ليس عسكريا فقط وإنما ثقافي واقتصادي ومدني والثقافة عنصر أساسي للتكوين المتواصل.